

أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات  
٢٠١٦ علي مستوى التحفظ المحاسبي

**The effect of the characteristics of the Board of Directors in  
light of the rules of the Egyptian Code to Corporate  
Governance 2016 on the level of accounting conservatism**

د/ عبدالحميد العيسوي محمود  
مدرس بقسم المحاسبة  
المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا  
المعلومات بكفرالشيخ

د/ إبراهيم محمد الطحان  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

## أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة

### الشركات ٢٠١٦ علي مستوي التحفظ المحاسبي

دكتور/ عبدالحميد العيسوي محمود (\*\*)

دكتور/ إبراهيم محمد الطحان (\*)

#### ملخص:

إستهدفت هذه الدراسة التعرف علي أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء القواعد الأخيرة لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦م علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. وقد أجريت هذه الدراسة علي عينة قوامها ٢٢٠مشاهدة لعدد ٤٤ شركة من الشركات الخاصة غير المالية المدرجة بالمؤشر المصري EGX-100 خلال فترة الدراسة التي تقدر بخمس سنوات من عام ٢٠١٤م إلي عام ٢٠١٨م. وقد إستبعدت هذه الدراسة القطاع المالي من العينة لما لهذا القطاع من خصائص محددة وقوانين ولوائح خاصة به. وقد استخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار أثر خصائص مجلس الإدارة علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه عملية إعداد القوائم المالية في البيئة المصرية. وقد توصلت هذه الدراسة إلي وجود علاقة جوهرية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م. أما فيما يتعلق بالخصائص الفرعية لمجلس الإدارة، فقد أشارت الدراسة إلي وجود علاقة سلبية غير جوهرية بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي؛ بينما توجد علاقة إيجابية جوهرية بين استقلال مجلس الإدارة؛ الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي للشركة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه عملية إنتاج المعلومات المالية؛ في حين أشارت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية غير جوهرية بين تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه القوائم المالية للشركات المساهمة المصرية.

#### الكلمات المفتاحية:

خصائص مجلس الإدارة؛ حوكمة الشركات؛ الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م؛

التحفظ المحاسبي.

(\*) مدرس المحاسبة والمراجعة- كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ.

(\*\*) مدرس المحاسبة والمراجعة- المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ.

# **The effect of the characteristics of the Board of Directors in light of the rules of the Egyptian Code to Corporate Governance 2016 on the level of accounting conservatism**

**Dr. Ibrahim Mohamed El-Tahhan<sup>(\*)</sup> Dr. Abd Elhamed Elessawi Mahmoud<sup>(\*\*)</sup>**

## **Abstract:**

This study aimed to identify the impact of the characteristics of the board of directors in light of the recent rules of corporate governance contained in the Egyptian Code to Corporate Governance issued in August 2016 on the level of the accounting conservatism that is included in the financial reports of Egyptian corporations. This study was conducted on a sample of 220 observations of 44 non-financial private companies listed in the Egyptian index EGX-100 during the study period, which is estimated at five years from 2014 to 2018. This study excluded the financial sector from the sample because of this sector's specific characteristics and laws and regulations of its own. The study used the multiple linear regression model to test the effect of the characteristics of the board of directors on the level of accounting conservatism that is involved in preparing financial statements in the Egyptian environment. This study indicated that there is a significant relationship between the characteristics of the board of directors and the level of accounting conservatism in Egyptian corporations after the issuance of the Egyptian Code to Corporate Governance 2016. As for the sub-characteristics of the board of directors, the study indicated that there is a non-significant negative relationship between the size of the board of directors and the level of accounting conservatism; while there is a significant positive relationship between the independence of the board of directors; the separation between the positions of the Chairman and the managing director or CEO of the company and the level of accounting conservatism involved in the process of producing financial information; while the study indicated a positive relationship that is not significant between the board's diversity according to gender and the level of accounting conservatism implied by the financial statements of Egyptian corporations.

## **Keywords:**

The characteristics of the Board of Directors (CBD); Corporate Governance (CG); Egyptian Code to Corporate Governance 2016; Accounting conservatism (AC).

---

<sup>(\*)</sup>Lecturer of Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Kafr El-Sheikh University.

<sup>(\*\*)</sup>Lecturer of Accounting and Auditing, Higher Institute of Management and Information Technology in Kafr El-Sheikh.

## ١/١ مقدمة: Introduction

إن الفصل بين ملكية الشركة (الأصيل) وإدارتها (الوكيل) قد نتج عنه العديد من المشاكل التي حاولت نظرية الوكالة تقديم تفسير لها (Jacoby et al, 2019)، والتي من أهمها إمكانية وصول المديرين لقدر أكبر من المعلومات بخصوص عمليات وإدارة الشركة مقارنةً بالمعلومات المتاحة لمساهمي الشركة أو باقي الأطراف أصحاب المصلحة، في الوقت الذي يتخوف فيه الأطراف أصحاب المصلحة من قيام إدارة الشركة بتفضيل بدائل القرارات التي تعظم من منافعها الذاتية، حتى لو كانت هذه القرارات تؤثر سلباً على حقوق جميع الأطراف أصحاب المصلحة (Cullinan et al, 2012; once and cavus, 2019). الأمر الذي تطلب وجود آليات للرقابة على سلوك إدارة الشركة لمنعها من إتخاذ قرارات إنتهازية أو عدوانية من شأنها إلحاق الضرر بحقوق جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وهذه الآليات هي ما تعارف عليه بإسم "آليات أو قواعد الحوكمة" (Elston, 2019).

وعلى الجانب الآخر، فقد تزايد الطلب على التحفظ المحاسبي لمعالجة مشاكل الوكالة (Watts, 2003; Ahmed and Duellman, 2007; Khalil et al., 2019). حيث يساعد التحفظ المحاسبي على الحد من الإنتهازية الإدارية، وذلك عن طريق الحد من المدفوعات الزائدة للمديرين على حساب المساهمين، وضمان الوفاء بالديون والإلتزامات الأخرى، وتخفيض تكلفة الدين، وتحسين عملية مراقبة العقود، وتخفيض تكاليف مخاطر الدعاوى القضائية (Ball and Francis et al., 2008; Shivakumar, 2005; Zhang, 2008)، والتخفيف من مخاطر المعلومات (Francis et al., 2013)، وزيادة كفاءة الاستثمار (Cho and Choi, 2016; Khalil et al., 2019)، وتجنب انتقادات الجمهور في حالة إفلاس الشركات (Watts, 2003). كما أن تبني عملاء المراجعة لسياسات محاسبية متحفظة يجعلهم أقل عرضة لإعادة تأكيد الأرقام المحاسبية (DeFond and Zang, 2012). وعلى النقيض من ذلك، يوجه منظمي الأسواق المالية، وواضعي معايير التقارير، والأكاديمين إنتقادات حادة للتمسك بالتحفظ المحاسبي في الممارسات المحاسبية، بحجة أنه قد يؤدي إلى التحيز في الأرقام المحاسبية، وبالتالي تشويه التقارير المالية (Jackson and Liu, 2010).

## ٢/١ - مشكلة البحث: Research Problem

يجادل (Al-ahdal et al., 2020) بأنه يجب على البلدان النامية إتباع إرشادات حوكمة الشركات التي أقرتها البلدان المتقدمة، وذلك لأن قواعد حوكمة الشركات التي تتمتع بالكفاءة

والفعالية أصبحت عامل بالغ الأهمية في البلدان النامية بسبب ضعف هيكل حوكمة الشركات لديها. وبالتالي، فإن تفعيل حوكمة الشركات أصبح مطلب ضروري لتحقيق الشفافية، والتميز الإداري، والتصدي لمحاولات الإحتيال والغش، الأمر الذي يساعد الشركة علي جذب المستثمرين الأجانب وزيادة رأس مالها. وفي هذا الشأن، يجادل (Elston, 2019; Crisostomo et al., 2020) بأنه في الأسواق التي تتميز بحماية قوية للمساهمين، فإن البيئة المؤسسية تميل إلى تعزيز نظم حوكمة الشركات بشكل أفضل مع انخفاض مستوي تباينها بين الشركات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحماية القانونية الضعيفة يمكن أن تقود إلى ضغوط علي السوق لتحسين نظام حوكمة الشركات من خلال النظام القانوني أو تشجيع التبني الطوعي أو الإختياري لممارسات الحوكمة الجيدة.

واستجابة من مصر لتطور الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، فقد قام مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية في أكتوبر ٢٠٠٥م بإصدار أول دليل مصري لحوكمة الشركات، ولقد تناول هذا الدليل بصفة أساسية الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥؛ Nasr and Ntim, 2018). و لتعزيز دور الدولة كمالك للقطاع العام، فقد قام المركز في يوليو ٢٠٠٦م بإصدار دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام (دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦). كما قام المركز في فبراير ٢٠١١م بتحديث دليل حوكمة الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠١١). ويهدف تعزيز ممارسات الحوكمة والشفافية والإدارة الرشيدة، فقد قام المركز في أغسطس ٢٠١٦م بتقديم الإصدار الثالث للدليل المصري لحوكمة الشركات كتحديث متكامل لفصدارات السابقة. ويهدف هذا الإصدار إلى توفير الدعم لكافة الشركات الراغبة في فهم وتطبيق ممارسات الحوكمة كمنهج متكامل نحو النمو والإستدامة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً علي أداء الشركات والإقتصاد القومي ككل (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

وقد استند الإصدار الثالث لقواعد حوكمة الشركات المصرية علي أربعة محاور رئيسية، وهي: الجمعية العامة للمساهمين؛ مجلس الإدارة؛ لجان مجلس الإدارة؛ والبيئة الرقابية، وهذه المحاور تتفق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات. ومن أهم ملامح التحديث في هذا الإصدار تعزيز دور مجلس الإدارة بإعتباره أهم عنصر من عناصر إدارة وتوجيه الشركة، وذلك لأنه الطرف الذي تقع علي عاتقه المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ

وقواعد الحوكمة، حيث إستعرض الدليل المزيج الأمثل لأعضاء مجلس الادارة من حيث نوعية الأعضاء وإستقلالهم ومسئولياتهم. كما تناول هذا الإصدار دور أمين سر مجلس الإدارة ومسئوليته داخل الشركة بشكل تفصيلي، وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

ومن الناحية التجريبية، فقد إهتمت العديد من الدراسات الأجنبية بدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات الشركات عند إنتاج القوائم المالية. حيث توصلت دراسات (Ahmed and Henry, 2012; Tessema, 2019) إلي وجود علاقة جوهرية بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي. بينما توصلت دراسات (Beekes et al., 2004; Almutairi and Quttainah, 2019) إلي وجود علاقة جوهرية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي. في حين توصلت دراسات (Garcia Lara et al., 2007; Chi et al., 2009; Lim, 2011; Enache and Garcia-Meca, 2019) إلي وجود تأثير جوهري للفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب علي سلوك التحفظ المحاسبي. وأخيراً، فقد توصلت دراسات (Boussaid et al., 2015; Wang, 2015; Makhoul et al., 2018) إلي وجود علاقة جوهرية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الإناث ومستوي التحفظ المحاسبي. وفي البيئة المصرية، فقد إهتمت دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) بدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة علي مستوي التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي المصري، وقد أجريت هذه الدراسة علي البنوك المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢م إلي ٢٠١٦م. وبالتالي، لم تتطرق تلك الدراسة لأثر إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م علي البيئة المصرية. وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن التوقع بوجود علاقة جوهرية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات عند إعداد القوائم المالية، وتشير تلك العلاقة إلي أن إختلاف خصائص مجلس الإدارة قد تقود إلي تبني المزيد من الممارسات المحاسبية المتحفظة أو التخلي عن بعض تلك الممارسات عند إنتاج المعلومات المالية. وبالتالي، فإن مشكلة البحث تتبلور في الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما هو أثر إختلاف خصائص مجلس الإدارة علي مستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ ؟

### ٣/١ هدف البحث: Research Objective

إستهدفت هذه الدراسة التعرف علي أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء القواعد الأخيرة لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات - الإصدار الثالث أغسطس ٢٠١٦م - علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف، فقد قام الباحثان بإختيار عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية قبل وبعد العمل بهذه القواعد، وذلك لإختبار مدى إلتزام شركات العينة بقواعد مجلس الإدارة، علاوة علي تأثير تلك القواعد علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات عند إعداد القوائم المالية.

### ٤/١ أهمية البحث: Research Importance

تتبع أهمية هذا البحث من:

- إختلاف قواعد حوكمة الشركات ما بين الدول وبعضها البعض تبعاً لإختلاف البيئة المؤسسية والقانونية الوطنية لهذه الدول (Crisostomo et al., 2020). الأمر الذي يخلق دافعاً للدراسة للتعرف علي فعالية تطبيق الآليات المتعلقة بمجلس الإدارة في البيئة المصرية.

- الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في البيئات المتقدمة (Garcia Lara et al., 2007; Chi et al., 2009; Lim, 2011; Ahmed and Henry, 2012; Leventis et al., 2013; Almutairi and Quttainah, 2019; Enache and Garcia-Meca, 2019) ، في الوقت الذي لم تحظى فيه دراسة هذه العلاقة بالقدر الكافي من الإهتمام في البيئة المصرية (سمرة وآخرون، ٢٠١٨; Nasr and Ntim, 2018). كما لم تنطرق أياً من هذه الدراسات لدراسة مستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية بعد تقديم الإصدار الثالث للدليل المصري لحوكمة الشركات في أغسطس ٢٠١٦م. حيث لا توجد أية دراسة في البيئة المصرية - في حدود ما أتيج الإطلاع عليه من دراسات سابقة - قد إهتمت بدراسة سلوك التحفظ المحاسبي للشركات المصرية قبل وبعد الإصدار الثالث لقواعد حوكمة الشركات المصرية.

- ترجع أهمية الدراسة إلى أنه في البلدان التي تكون فيها آليات الحوكمة وحماية المستثمر ضعيفة كحالة مصر، فإن التحفظ المحاسبي يبدو بديلاً جيداً لتعزيز آليات حوكمة الشركات.

- تساهم هذه الدراسة في تقديم إقتراحات لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية في مصر فيما يتعلق بكيفية تحسين ممارسات حوكمة الشركات فيما يتعلق بمحور مجلس الإدارة.

## ٥/١ منهج البحث: Research Methodology

اعتمد هذا البحث على المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. حيث قام الباحثان باستخدام المنهج الاستنباطي للتعرف على أثر إختلاف خصائص مجلس الإدارة علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتطوي عليه التقارير المالية لتلك الشركات، وذلك من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة بهدف إشتقاق فروض البحث. ثم قام الباحثان بتوظيف المنهج الاستقرائي لاستقراء واقع الممارسة المهنية في مصر من خلال إجراء دراسة تطبيقية لإختبار مدى إلتزام الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات - الإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م - ، علاوة علي إختبار أثر تلك القواعد علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات عند إنتاج القوائم المالية.

## ٦/١ حدود البحث: Research Limitations

تتمثل أهم حدود هذا البحث فيما يلي:

- أجريت هذه الدراسة علي البيئة المصرية، وبالتالي يجب الحذر عند تعميم نتائجها علي بلدان أخرى بخلاف البيئة المصرية، حيث أنه من المرجح أن تؤثر الإختلافات السياسية والإجتماعية والثقافية والقانونية بين الدول وبعضها البعض علي قواعد الحوكمة التي تطبقها تلك الدول (Elston, 2019; Crisostomo et al., 2020)، الأمر الذي يؤثر حتماً علي مدى تبني إدارات تلك الشركات للسياسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد قوائمها المالية.

- تم إختبار متغيرات الدراسة استناداً لعينة من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100، الأمر الذي يجعل هذه العينة غير عشوائية، حيث ركزت على الشركات التي لديها رأس مال كبير. وبالتالي، قد تكون النتائج متحيزة تجاه الشركات الكبيرة ولا يمكن تعميمها علي الشركات الصغيرة أو المتوسطة.

- أجريت هذه الدراسة علي شركات القطاع غير المالي، وبالتالي يجب الحذر عند تعميم نتائج هذا البحث علي القطاع المالي، حيث أنه من المرجح أن تؤثر خصائص القطاع المالي علي صحة النتائج التي تم التوصل إليها للقطاع غير المالي.

- إهتمت هذه الدراسة بالتحقق من أثر خصائص مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦م علي مستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية كعلاقة أحادية الإتجاه، ولن يتناول الباحثان العلاقة السببية في الإتجاه



المعكس، حيث يخرج عن نطاق إهتمام هذا البحث دراسة أثر سلوك التحفظ المحاسبي علي مدي فعالية خصائص مجلس الإدارة.

- ركزت الدراسة الحالية علي إختبار آلية مجلس الإدارة فقط كآلية داخلية لحوكمة الشركات. وبالتالي، فإن دراسة مدي الإلتزام بآليات الحوكمة الداخلية الأخرى أو آليات الحوكمة الخارجية علي سلوك التحفظ المحاسبي يعد مجال هام للدراسات البحثية المستقبلية.

- المخاوف المتعلقة بطرق قياس التحفظ المحاسبي هي حدود شائعة أخرى في مجال هذا البحث، حيث أن استخدام طرق أخرى بديلة لقياس التحفظ المحاسبي قد يقودنا إلي نتائج مختلفة ويؤثر علي دقة وصحة النتائج (Nasr and Ntim, 2018; Enache and Garcia-Meca, 2019; Khalil et al., 2019).

### ٧/١ تنظيم البحث: Proposed Structure

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فسوف يتم تنظيم باقي أجزاء البحث على النحو التالي: يتناول القسم الثاني أثر فعالية قواعد حوكمة الشركات علي مستوي التحفظ المحاسبي في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦، بينما يتناول القسم الثالث الفكر المحاسبي في مجال العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي واشتقاق فروض البحث، في حين يتناول القسم الرابع الدراسة التطبيقية، وأخيراً يتناول القسم الخامس النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية.

٢- أثر فعالية قواعد حوكمة الشركات علي مستوي التحفظ المحاسبي في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦:

### ٢/١ حوكمة الشركات: المفهوم والتطور

لقد تزايد الطلب علي إلتزام الشركات بقواعد حوكمة أكثر فعالية في الآونة الأخيرة، ولقد نشأ هذا الطلب من تفاقم مشاكل الوكالة بين إدارات الشركات وجميع الأطراف أصحاب المصلحة في تلك الشركات، حيث تسعى إدارات تلك الشركات إلي إتخاذ القرارات التي تعظم منافعها الذاتية بصرف النظر عن مصالح جميع الأطراف أصحاب المصلحة في هذه الشركات. كما ساعدت الأزمات المالية التي ضربت العديد من الشركات حول العالم في نهاية القرن الماضي إلي فقدان الثقة في النظام المالي ككل، الأمر الذي ساهم في تعزيز الطلب علي تمسك الشركات بقواعد حوكمة أكثر فعالية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن الفصل بين ملكية الشركات وإدارتها (Da Silva, 2019). وفي الوقت نفسه، إتجهت العديد من الدراسات السابقة إلي إعتبار التحفظ

المحاسبي آلية داعمة لتعزيز حوكمة الشركات (Lobo and Zhou, 2006; Chi et al., 2009; Lim, 2011; Amran and Abdul Manaf, 2014; Nasr and Ntim, 2018) حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة إرتباط قوية بين إلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لقواعد الحوكمة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات.

#### ١/١/٢ مفهوم حوكمة الشركات:

حوكمة الشركات هي مدخل إداري يتعلق بخلق قيمة خلال عمليات المؤسسة ومشاركة الأطراف المعنية في هذه العملية بأسلوب أكثر فعالية وكفاءة. علاوةً على إنشاء، ورقابة، والمحافظة علي الآليات التي تضمن المساواة في تقاسم القيمة الناتجة (once and cavus, 2019). كما يري (Elston, 2019) أن حوكمة الشركات تشير إلى نظام القواعد، والممارسات، والعمليات، التي يتم تشغيلها والرقابة عليها من قبل الشركة، ولذا، فإنها تتطوي حتماً على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لأصحاب المصلحة في الشركات، بما في ذلك المساهمون، والإدارة، والعملاء، والموردين، والممولين، والحكومة، والمجتمع. كما عرفها الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦م علي أنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). في حين يري (Al-ahdal et al., 2020) بأن نظام حوكمة الشركات لا يعزز فقط العلاقة بين الأطراف المختلفة (مساهمي الشركة، ومديريها، والمستثمرين)، لكنه يضمن أيضاً توفير الموارد المناسبة بين المستخدمين المتنافسين. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر الهياكل التي يتم من خلالها صياغة أهداف الشركة وطرق تحقيق الأهداف وكذلك التحقق من عملية تنفيذ الأداء. وبالتالي، فإن حوكمة الشركات يمكن أن تكون جيدة أو سيئة، فعالة أو غير فعالة، اعتماداً على ما تم تضمينه من ممارسات للحوكمة، علاوةً على الخصائص المميزة أو قيم الجودة المرتبطة بها.

#### ٢/١/٢ أهمية إلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لقواعد الحوكمة:

إن إلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لقواعد الحوكمة يترتب عليه منافع عديدة سواء للشركة ذاتها أو لمساهميها أو لجميع الأطراف أصحاب المصلحة، حيث تساعد حوكمة الشركات في إدارة ورقابة الأنشطة المختلفة للشركات، كما يساعد الإلتزام بالتطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات علي إدارة أصول الشركة بطريقة كفاء (Shleifer and Vishny, 1997;

(Al-ahdal et al., 2020). كما أن آليات حوكمة الشركات تعد أجهزة هامة لمراقبة قرارات الإدارة؛ الأمر الذي يشجع المديرين التنفيذيين على الحفاظ على سياسة الإفصاح بما يتفق مع تعظيم قيمة الشركة (Tessema, 2019)، وذلك لأن تمسك الشركات بممارسات جيدة للحوكمة سيمكنها من مراقبة أنشطتها بشكل أفضل جنباً إلى جنب مع تبني سياسات إفصاح أكثر معلوماتية، الأمر الذي يعزز من مستوى الشفافية الذي تنطوي عليه التقارير المالية لتلك الشركات (Aman et al., 2019; Tessema, 2019). فضلاً عن أن إلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لقواعد الحوكمة يساعد علي الحد من تأثير المخاطر والأزمات المالية، كما يساعد الشركات العائلية علي التحول للشكل المؤسسي (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦)، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في الأعمال التجارية، مما يعزز من الثقة بالنظام المالي ككل، الأمر الذي يدفع الأسواق المالية للعمل بشكلٍ صحيح (once and cavus, 2019)، وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة، الأمر الذي يعزز من تصور المستثمرين حول سمعة الشركة ونزاهتها وموثوقيتها، الأمر الذي يقود إلي تعزيز شفافية النظام المالي ككل (Da Silva, 2019; once and cavus, 2019)، كما يتم النظر إليها كأداة هامة للحد من مشاكل الوكالة (Nasr and Ntim, 2018)، وتساعد علي الحد من عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصلحة، الأمر الذي يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال لتلك الشركات (once and cavus, 2019; Tessema, 2019)، وتحسين سلوك الإفصاح وزيادة كفاءة أسعار الأسهم إلى المستوى الذي يلبي توقعات المجتمع (Aman et al., 2019)، وأخيراً، حماية الحقوق بشكل مطلق، مثل حماية حقوق المساهمين أو ملاك الشركة، وحقوق العاملين بها، وأيضاً حقوق المتعاملين مع الشركة مثل العملاء والدائنين والموردين وأجهزة الدولة، ويمتد ذلك لحماية المجتمع ككل والبيئة التي تعمل فيها الشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

### ٣/١/٢ تطور قواعد حوكمة الشركات في النظام القانوني المصري:

في مصر، وفي إطار القانون المدني، تخضع الشركات المدرجة التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢م الذي يحدد قواعد إدراج وشطب الشركات، وينظم السوق المالي من حيث الإصدار وتداول الأوراق المالية في مصر، علاوة علي قانون الإيداع المركزي رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠م الذي يلغي المخاطر المرتبطة بتداول الأوراق المالية بمعنى المقاصة والتسوية (Elamer et al., 2017 ; Elghuweel et al., 2017). حيث بدأت مصر في عام ٢٠٠١م إصلاحات لنظام حوكمة الشركات، عندما قام البنك

الدولي (WB) World Bank - بمساعدة من صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) - في إجراء تقييم لنظام حوكمة الشركات المصري وفقاً للتقرير الخاص بمبادرة مراعاة المعايير والقواعد Report on the observance of standards and codes initiative (ROSC) ووفقاً لهذه المبادرة يتم قياس ممارسات مصر في مجال حوكمة الشركات مقارنةً بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). وقد أوضحت النتائج أن الشركات المصرية المدرجة تطبق فقط ٦٢ % من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Elamer et al., 2017 ; Elghuweel et al., 2017). وعلاوة على ذلك، فقد سلط التقرير الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تعزيز داخل نظام حوكمة الشركات المصري، وهذه المجالات تتضمن: الحاجة إلى زيادة الإفصاح عن هياكل الملكية والرقابة والمعلومات المالية وغير المالية؛ والتأكيد على دور اجتماعات المساهمين؛ ومجلس الإدارة والسلوك المهني لمراجعي الحسابات (Nasr and Ntim, 2018). كما بدأت مصر في عام ٢٠٠٢م في وضع القواعد التي تحافظ على تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات، حيث قامت البورصة المصرية بإصدار القواعد التي تتطلب من الشركات المدرجة الالتزام بالإفصاح والعرض الكامل عن أعضاء مجلس إدارة الشركة، والعقود مع المراجعين ولجان المراجعة. ولقد نتج عن العمل بهذه القواعد شطب حوالي ١٠٠ شركة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX (Alnabsha et al., 2018).

وقد استمرت ممارسات حوكمة الشركات المصرية في التحسن، حيث قامت الحكومة المصرية في عام ٢٠٠٣م - في مشروع مشترك مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) والأمم المتحدة (UN) بإنشاء مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية لنشر الوعي بمبادئ حوكمة الشركات ومواكبة التطورات العالمية في مجال قواعد الحوكمة (Nasr and Ntim, 2018). ولأن القوانين المدنية المصرية لم تكن كافية لملاحقة تطور الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، فقد استوجب ذلك إصدار مجموعة من الأحكام والقواعد المكملة لتلك القوانين. حيث قام مركز المديرين المصري في أكتوبر ٢٠٠٥م بإصدار الدليل الأول لحوكمة الشركات (Nasr and Ntim, 2018). ولقد تناول هذا الدليل بصفة أساسية الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة، ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة تلك الشركات على الالتزام بمتطلبات الحوكمة

والإفصاح، وبما يعود بالنفع علي الشركة؛ ومساهمتها؛ ودانيتها؛ وعملائها؛ ومورديها؛ والعاملين بها؛ والمتعاملين معها؛ وجميع الأطراف أصحاب المصلحة، الأمر الذي سيساهم في تحقيق أعلى معدلات كفاءة للشركة، ويعزز من استدامتها، وينعكس إيجابياً علي أداء الإقتصاد القومي ككل (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥).

ولتعزيز دور الدولة كمالك للقطاع العام، فقد قام مركز المديرين المصري في يوليو ٢٠٠٦م بإصدار دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام، ولقد تناول هذا الدليل القواعد الاسترشادية لحوكمة شركات قطاع الأعمال العام، ويستند هذا الدليل علي مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) لحوكمة الشركات المملوكة للدولة، ويهدف هذا الدليل إلي مساعدة شركات هذا القطاع علي تبني نظم رقابية فعالة، الأمر الذي يساهم في تحسين كفاءة تشغيل هذا القطاع، ويدفع عجلة الإقتصاد القومي ككل (دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦). وحرصاً من مركز المديرين المصري علي مواكبة أفضل ممارسات الحوكمة علي المستويين الدولي والإقليمي، فقد قام المركز في فبراير ٢٠١١م بتحديث دليل حوكمة الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة. ولقد كان الدافع لإجراء هذا التحديث هو الزيادة الملحوظة في معدلات تطبيق الحوكمة علي المستوي العالمي؛ والطلب المتزايد علي ضرورة تبني الشركات لمستويات أفضل لقواعد الحوكمة؛ وتعزيز دور مجالس الإدارة كقاعدة هامة من قواعد حوكمة الشركات؛ وتفعيل النظم الرقابية بالشركات؛ وتعزيز دور الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ والتوصية بإتباع قاعدة التطبيق أو التبرير. حيث أشار الدليل إلي أن الأصل أن تلتزم الشركات بتطبيق كل القواعد الواردة بهذا الدليل، وفي حالة عدم إلتزام الشركة بتطبيق أيأ من قواعد الحوكمة الواردة بهذا الدليل لأي سبب من الأسباب، فيجب علي الشركة أن تقوم بتبرير الأسباب التي دفعتها لعدم تطبيق تلك القواعد، كما يجب علي الشركات الملزمة بتطبيق هذا الدليل أن تعد جدولاً بكل القواعد الواردة بهذا الدليل، وما تلتزم به الشركة من تلك القواعد، وما لا تلتزم به الشركة إلتزاماً كاملاً من تلك القواعد، علاوة علي الأسباب التي دفعتها لعدم الإلتزام، وما إذا كان لدي الشركة خطة مستقبلية للتطبيق أو الإلتزام بتلك القواعد. ويجب علي الشركة أن تقوم بالإفصاح عن هذا التقرير علي موقعها الإلكتروني وبالتقرير السنوي لها (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠١١).

وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها مركز المديرين المصري في مجال ممارسات الحوكمة وتعزيز الشفافية والإدارة الرشيدة، فقد قام المركز في أغسطس ٢٠١٦م بتقديم الدليل المصري لحوكمة الشركات (الإصدار الثالث)، ويعد هذا الإصدار أول تحديث متكامل يصدره مركز المديرين المصري منذ الإصدار الأول، بهدف توفير الدعم لكافة الشركات الراغبة في فهم وتطبيق ممارسات الحوكمة كمنهج متكامل نحو النمو والإستدامة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً علي أداء الشركات والإقتصاد القومي ككل. وبالتالي، يمكن القول بأن نظام حوكمة الشركات المصري هو مزيج من القوانين المدنية والعامة (Nasr and Ntim, 2018). ومن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات والتي تناولها دليل حوكمة الشركات المصري الصادر عام ٢٠١٦م، **مسئوليات مجلس الإدارة**، ووفقاً لهذا المبدأ يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين. كما أن من أهم ملامح التحديث والتطوير الواردة بالإصدار الثالث ٢٠١٦ لقواعد حوكمة الشركات المصرية، تعزيز دور مجلس الإدارة بإعتباره أهم عنصر من عناصر إدارة وتوجيه الشركة، وذلك لأنه الطرف الذي تقع علي عاتقه المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، حيث إستعرض الدليل المزيج الأمثل لأعضاء مجلس الادارة من حيث نوعية الأعضاء وإستقلالهم ومسئولياتهم. كما إستعرض الدليل إمكانية قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجان منبثقة لمعاونته في أداء عمله، علي أن تقتصر عضوية تلك اللجان علي أعضاء المجلس غير التنفيذيين والمستقلين فقط، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات، كما تناول الدليل دور أمين سر مجلس الإدارة ومسئوليته داخل الشركة بشكل تفصيلي، وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية.

## ٢/٢ التحفظ المحاسبي: Accounting Conservatism

### ١/٢/٢ مفهوم التحفظ المحاسبي:

تقليدياً، عبر المحاسبون عن التحفظ المحاسبي باتباع قاعدة "توقع كل الخسائر ولكن لا تقرر عن أية مكاسب" (Watts, 2003; Yunos et al., 2014). حيث أن التحفظ المحاسبي يتطلب من المحاسبين التحقق من جميع المعاملات بعناية وحذر قبل التقرير القانوني عن أية مكاسب، وفي نفس الوقت يتطلب الاعتراف بكل الخسائر المحتملة (Almutairi and Quttainah, 2019). كما عرف (Garcia Lara et al., 2007) التحفظ المحاسبي بأنه "رد

فعل حذر تجاه عدم التأكد الذي يتطلب مستوى أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأرباح مقارنةً بمستوي التحقق المطلوب للاعتراف بالخسائر". في حين عرف (Ruch and Taylor, 2015) التحفظ المحاسبي علي أنه "سياسات أو ميول محاسبية ينتج عنها إنخفاض في القيمة المحاسبية لصادفي الأصول مقارنة بقيمتها الاقتصادية". كما عرف باسو التحفظ المحاسبي علي أنه "التوقيت غير المتماثل لسرعة الاعتراف بآثار الأخبار السيئة علي الربح المحاسبي مع تأجيل الاعتراف بآثار الأخبار الجيدة" (Chen, 2019; Enache and Garcia-Meca, 2019; Khalil et al., 2019).

## ٢/٢/٢ أنواع التحفظ المحاسبي:

إن المتتبع للكتابات المحاسبية خلال السنوات القليلة الماضية سيجد زيادة مساحة الإختلاف فيما بين الباحثين حول الأنواع المختلفة للتحفظ المحاسبي، ويرجع هذا الإختلاف إلي تبني هؤلاء الباحثين لوجهات نظر مختلفة كأساس للتفرقة بين أنواع التحفظ المحاسبي. كما يجب التأكيد علي وجود تداخل بين هذه التبويبات وعدم وجود حدود فاصلة فيما بينها. حيث إتجهت بعض الدراسات لتبويب التحفظ المحاسبي إلي تحفظ الميزانية وتحفظ الدخل وفقاً لعلاقته بالقوائم المالية (Basu, 2005; Ruch and Taylor, 2015; Vardar and Erkol, 2019)، كما ذهب البعض إلي تبويبه إلي تحفظ إجباري أو إلزامي Mandatory Conservatism وتحفظ إختياري أو طوعي Voluntary Conservatism من حيث مدي الإلزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة من عدمه (جندي، ٢٠٠٤؛ الرشدي، ٢٠١١؛ سليمان، ٢٠١٨)، في حين قام آخرون بتبويبه إلي تحفظ دائم Permanent Conservatism وتحفظ مؤقت Temporary Conservatism من حيث مدي إستمراريته (جندي، ٢٠٠٤؛ الرشدي، ٢٠١١؛ سليمان، ٢٠١٨)، كما ذهب آخرون إلي تبويبه إلي تحفظ كلي Absolute Conservatism وتحفظ جزئي Partial Conservatism وفقاً لنطاقه أو درجة شموله (جندي، ٢٠٠٤؛ الرشدي، ٢٠١١؛ سليمان، ٢٠١٨)، في حين ذهب آخرون إلي إمكانية تبويبه إلي تحفظ لأقصى درجة Maximum Conservatism وتحفظ لأدنى درجة Minimum Conservatism من حيث المستوي الذي تتمسك به إدارات الشركات في تبني السياسات المحاسبية المتحفظة (جندي، ٢٠٠٤؛ الرشدي، ٢٠١١؛ سليمان، ٢٠١٨)، كما قامت دراسات (الرشدي، ٢٠١١؛ الحناوي، ٢٠١٨؛ Pae et al., 2005) بتبويبه إلي تحفظ سابق Ex-Ante Conservatism وتحفظ لاحق Ex-Post Conservatism من حيث بعد تأثيره علي القوائم المالية، كما قام

البعض بالتمييز بينه وفقاً لمدي إرتباطه بالمكاسب Gains Conservatism أو بالخسائر Losses Conservatism وفقاً للتفرقة بين الآثار الناتجة عن تأجيل الإعراف بآثار الأخبار السارة وتعتييل الإعراف بآثار الأخبار غير السارة (الطحان، ٢٠١٨)، أما التوبيب الأكثر شيوعاً وقبولاً في الكتابات المحاسبية، فهو توبيب التحفظ المحاسبي إلي تحفظ غير مشروط Unconditional conservatism وتحفظ مشروط Conditional conservatism وفقاً لتوقيت وأساس الإعراف (Beaver and Ryan, 2000; Basu, 2005; Hellman, 2008; Ruch and Taylor, 2015; Hansen et al., 2018; Almutairi and Quttainah, 2019; Vardar and Erkol, 2019).

### ٣/٢/٢ أسباب الطلب المتزايد علي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات:

لقد شهدت الفترة الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الطلب علي تمسك إدارات الشركات ببدائل السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً عند المفاضلة بين تلك السياسات، ومن أهم الدوافع التي يسوقها مؤيدي التحفظ المحاسبي كمبرر للتمسك بهذه السياسة ما يلي: يساعد التحفظ المحاسبي علي تقييد فرص المديرين للتلاعب بالأرباح (Watts, 2003; Yunos et al., 2014)؛ كما يساعد مجالس إدارات الشركات علي مراقبة سلوك المديرين التنفيذيين (Ball and Shivakumar, 2005; Nasr and Ntim, 2018)؛ كما يمكن الشركات من الحصول علي القروض بتكلفة منخفضة (Zhang, 2008)؛ ويزيد من كفاءة الاستثمارات وكفاءة العقود (Mora and Walker, 2015)؛ ويُمكن الشركات من إدارة مخاطرها بشكل أفضل (Khalil et al., 2019)؛ علاوة علي تعزيز كفاءة ممارسات حوكمة الشركات (السيد، ٢٠١٨؛ Ruch and Taylor, 2015)؛ ويعمل علي تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة قدرة الأرباح الحالية علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Yunos et al., 2014)؛ ويمكن إدارات الشركات من تأجيل العبء الضريبي للشركة لفترات لاحقة (عوض، ٢٠١٠؛ الرشيد، ٢٠١١؛ Qiang, 2007)؛ ويساعد علي الحد من مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين (Nasr and Ntim, 2018)؛ كما أن له دور هام في حماية مصالح جميع الأطراف أصحاب المصلحة من السياسات الإنتهازية التي تمارسها إدارات الشركات (أبو الخير، ٢٠٠٨؛ الرشيد، ٢٠١١؛ فودة، ٢٠١٦)؛ ويساعد علي الحد من مخاطر وتكاليف التقاضي المحتملة التي قد تواجهها إدارات الشركات أو المراجعين الخارجيين في حالة التقرير عن الأصول والأرباح بقيم مبالغ فيها (عبيد، ٢٠١٠؛ الجرف، ٢٠١٤؛ الحناوي، ٢٠١٨)؛ ويجنب الشركات التعرض لكثير من التكاليف السياسية (كساب، ٢٠١١؛ السيد، ٢٠١٧؛ Almutairi and Quttainah, 2019)؛



ويقلل من إحتتمالات تعرض الشركات للأزمات المالية (الجرف، ٢٠١٤؛ فودة، ٢٠١٦؛ السيد، ٢٠١٨)؛ ويعتبر أداة فعالة لمواجهة الإنتقادات التي تتعرض لها هيئات التنظيم المحاسبي في حالة إنهيار الشركات أو إكتشاف قيام إدارات تلك الشركات بأي ممارسات إحتيالية فيما يتعلق بالتقرير المحاسبي (أبو الخير، ٢٠٠٨؛ الحناوي، ٢٠١٨).

وعلاوة علي ذلك، فلقد عزز من تزايد مستوي الطلب علي التحفظ المحاسبي أن المداخل المحاسبية البديلة غير المتحفظة أو الأقل تحفظاً قد واجهت العديد من المشاكل ومعوقات التطبيق في بيئة الممارسة المهنية. ولعل أبرز مثال علي ذلك المفاضلة بين مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. حيث يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية أكثر تحفظاً عند الإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عند مقارنته بمدخل القيمة العادلة الذي يعتبر أقل تحفظاً عند الإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي. حيث قام واضعي المعايير المحاسبية في البيئة المصرية بإلغاء نموذج إعادة التقييم من معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ عند المفاضلة بين نمودي التكلفة وإعادة التقييم. ويرجع ذلك إلي تخوف واضعي المعايير المحاسبية المصرية بشأن سرعة التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، حيث أكد واضعي المعايير المحاسبية المصرية ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل ٢٠١٥ بأن القوائم المالية تعد عادةً في ظل نموذج محاسبي مبني علي التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلي مفهوم الحفاظ علي رأس المال، وعلي الرغم من وجود نماذج أخرى ومفاهيم قد تكون أكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد حالياً اتفاق عام علي التغيير (الطحان، ٢٠١٨).

#### ٤/٢/٢ الإنتقادات الموجهة للتمسك بسياسات التحفظ المحاسبي:

علي الرغم من المزايا العديدة التي قد تجنيها الشركات من تبني سياسة التحفظ المحاسبي، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قررا حذف التحفظ المحاسبي من الأطر المفاهيمية للتقارير المالية، مبررين ذلك بأن المعلومات المحاسبية التي تتطوي علي مستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي تفتقر إلي خاصية الحياد (Nasr and Ntim, 2018; Khalil et al., 2019). وعلاوة علي ذلك، فقد وجهت العديد من الإنتقادات لهذه السياسة، من أهمها:

- يؤثر التحفظ سلباً على ملاءمة التقارير المالية، وذلك بسبب وجود فجوة كبيرة بين القيم الدفترية لصافي الأصول وقيمتها السوقية (Vardar and Erkol, 2019).

- يتعارض التحفظ المحاسبي مع خاصية التعبير أو التمثيل الصادق Representational Faithfulness ، وذلك لأن تبنى سياسات محاسبية متحفظة قد يؤدي إلى تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية. فإنحراف القيم الحقيقية لصافي الأصول كثيراً عن قيمتها الدفترية يؤدي إلى فقدان خاصية التعبير أو التمثيل الصادق كأحد الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية، مما يؤثر سلباً علي شفافية التقارير المالية (Khalil et al., 2019). كما أن التحفظ المحاسبي يؤثر سلباً علي جودة المعلومات المحاسبية ويقلل من قدرتها التنبؤية في التنبؤ بالمستقبل (الرشيدي، ٢٠١١؛ الحناوي، ٢٠١٨).

- إن التحفظ المحاسبي يعمل علي التخفيض المبالغ فيه لأرباح الفترة الحالية، ولكنه في نفس الوقت سيقود بالطبع إلي المبالغة في تضخيم أرباح الفترات المستقبلية، الأمر الذي قد يضر بمصالح المساهمين الحاليين عن طريق نقل الثروة منهم للمساهمين المحتملين (Almutairi and Quttainah, 2019) ، كما أن تبنى الشركات لسياسات محاسبية متحفظة يؤدي إلى سيادة مصلحة الدائنين على حساب مصلحة حملة الأسهم (الرشيدي، ٢٠١١؛ السيد، ٢٠١٧).

- أن التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي يقود إلي خلق أو تراكم الاحتياطات السرية أو المخبأة hidden reserves ، وهي المكاسب غير المحققة التي تحتفظ بها الشركات ثم تختار إدارات هذه الشركات توقيت الاعتراف بهذه المكاسب وفقاً لتفضيلاتها، ويطلق علي هذه العملية المتاجرة بالمكاسب gains trading ، فإذا كان لدي إحدي الشركات أرباح أو خسائر غير محققة تراكمية خلال السنوات السابقة، فإن تحقيق أو عدم تحقيق هذه الأرباح أو الخسائر التراكمية سوف يتوقف علي اختيارات السلطة التقديرية لإدارات هذه الشركات بوجود عملية تبادل حقيقية خلال هذه الفترة من عدمه، الأمر الذي يمنح إدارات تلك الشركات إمكانية ممارسة إدارة الربح من خلال اختيار توقيت الاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر غير المحققة التراكمية في الوقت الذي يتفق مع تفضيلاتها (Ryan,2008; Laux and Leuz,2009; Sundgren,2013).

- يعمل التحفظ المحاسبي علي توسيع فجوة عدم تماثل المعلومات بين المديرين وجميع الأطراف أصحاب المصلحة، وذلك عن طريق استغلال المعلومات المتاحة للإدارة مثل معلومات التدفقات النقدية المستقبلية، في الوقت الذي لا تتاح فيه مثل هذه المعلومات لجميع الأطراف أصحاب المصلحة، وهو الأمر الذي قد يدفع المطلعين إلي الإتجار بتلك المعلومات، الأمر الذي يقود إلى زيادة تكاليف الوكالة، ولهذا يمثل التحفظ عائقاً يجب الاستغناء عنه (أبوخزانه، ٢٠١١؛ الرشيدي، ٢٠١١؛ Nasr and Ntim, 2018).

- التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي يدفع مستخدمي التقارير المالية إلي اللجوء المتزايد للمحللين الماليين، للوقوف علي القيم الحقيقية لصافي الأصول للشركات المستثمرة فيها أموالهم أو يحتمل قيامهم بالإستثمار فيها. الأمر الذي يترتب عليه تحمل هؤلاء المستخدمين لتكلفة مرتفعة من أجل الوصول لمعلومات أكثر واقعية بالمقارنة بالمعلومات التي توفرها التقارير المالية المتحفظة (الطحان، ٢٠١٨)، كما يقود التحفظ المحاسبي إلي عدم كفاءة الأسواق المالية، وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بين القيمة الدفترية للأسهم وقيمتها السوقية (Gigler et al., 2009).

#### ٥/٢ أثر فعالية مجالس إدارات الشركات علي مستوي التحفظ المحاسبي:

ترتبط قواعد حوكمة الشركات إرتباط وثيق بمستوي التحفظ المحاسبي (Lim, 2011)، وقد حاول الباحثين تقديم تفسير منطقي لهذه العلاقة، حيث يري فريق من الباحثين أن العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وسلوك التحفظ المحاسبي هي علاقة تكاملية، بمعنى أن الإلتزام بالتطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات يعزز من ممارسات التحفظ المحاسبي ويقلل من تعارض الوكالة (Amran and Abdul Manaf, 2014). مما يشير إلي أن إحتفاظ الشركات بآليات قوية للحوكمة يساعد علي مراقبة سلوك المديرين بشكل أفضل، الأمر الذي يدفع لزيادة الطلب علي سياسات التحفظ المحاسبي. حيث يري (Yunos et al., 2014) أن فعالية مجالس إدارات الشركات مع الإلتزام بممارسات حوكمة جيدة سوف يقود إلي تبني سياسة التحفظ المحاسبي كأداة للرقابة علي تعارض الوكالة وبما يساعد علي إنتاج تقارير مالية شفافة، كما أن هيكل الحوكمة الداخلية الجيد قادر علي تعزيز آليات الحوكمة الأخرى مثل التحفظ المحاسبي، وبالتالي تعزيز ممارسات حوكمة الشركات. كما تري (Lara et al., 2009) أن نجاح أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز ممارسات التحفظ المحاسبي يعتمد علي التنسيق الجيد بين الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

وعلي الجانب الآخر، يري فريق آخر من الباحثين أن العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وسلوك التحفظ المحاسبي هي علاقة تبادلية أو تعويضية، حيث ينظر لآليات حوكمة الشركات علي أنها أداة جيدة للتعويض عن عدم تمسك الإدارة بسياسات محاسبية متحفظة، كما أنه في حالة عدم وجود آليات قوية لحوكمة الشركات يميل المديرين إلي تبني مستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات للتعويض عن ضعف نظام الحوكمة. لذلك، يعمل التحفظ كسياسة بديلة للحد من مشاكل الوكالة (Nasr and Ntim, 2018). حيث توصل (Chi et al., 2009) إلي أن آليات حوكمة الشركات الضعيفة ترتبط إيجابياً مع مستويات

مرتفعة من التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات التايوانية، مما يعني أنه في البيئات القانونية الضعيفة، يعمل التحفظ المحاسبي كبديلاً لآليات حوكمة الشركات.

وقد يرجع تفضيل الإدارة التنفيذية لسياسات محاسبية معينة إلى آثار تلك السياسات علي منفعتهم الاقتصادية، فمن المسلم به أن الإدارة العليا كأى طرف آخر من الأطراف المهتمة بالمنشأة تسعى إلى تعظيم منفعتها الذاتية، وبالتالي فإن حرية الإدارة التنفيذية في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية قد يمثل نوعاً من اغتنام الفرص، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة المنشأة مما قد يؤثر علي دقة وعدالة القوائم المالية (صالح، ٢٠٠٣). ومن هنا يأتي دور مجالس إدارات الشركات باعتبارها آلية من أهم آليات قواعد حوكمة الشركات، حيث تعمل هذه الآلية علي تقييد السلوك الإنتهازي للإدارات التنفيذية للشركات وضمان توجيهها في الإتجاه الذي يحقق مصالح جميع الأطراف أصحاب المصلحة في هذه الشركات، وذلك من خلال الإلتزام بالقواعد الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م فيما يتعلق بمحور مجلس الإدارة.

### ٣- الفكر المحاسبي للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي وتطوير الفروض:

#### ١/٣ الفكر المحاسبي للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، كونها تدعم إمكانية الاعتماد على القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات، من خلال تسهيل الرقابة الفعالة على المديرين والعقود كجزء من آليات حوكمة الشركات، وفي سياق علاقة الأصيل والوكيل، يمكن للوكيل الاستفادة من عدم تماثل المعلومات بين الطرفين، بالتصرف الانتهازي نحو التأثير في مستوى الأرباح بالإرتفاع أو الانخفاض بدلاً من التركيز على تحقيق أهداف أصحاب المصالح، وعلى الرغم من أن سياسات التحفظ المحاسبي المشروط تتطلب توفير معلومات لحظية عن الأرباح، إلا أنها قد تعمل على تقييد السلوك الإنتهازي للإدارة، وهذا ما يبرر إرتفاع مستوى الطلب على التحفظ المحاسبي المشروط في ظل إرتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات، كما أنه وبالنظر إلى الإنخفاض الممنهج في القيم الدفترية مقارنة بالقيم السوقية، فإن التحفظ المحاسبي غير المشروط يخدم كوسيلة لإدارة الأرباح، مما يؤثر على القرارات الإستثمارية، مما ينعكس على منافع وتكاليف أصحاب المصالح في الشركات (Liu, 2019).

وتتجلى مشكلة تضارب الوكالة Agency conflicts بصور شتى، منها ما يتعلق بالتلاعب بالمعلومات المالية وأساليب الغش المحاسبي، والسيطرة على ثروة المساهمين، وبالتالي

ظهرت الحاجة إلى آليات قوية لحوكمة الشركات للتخفيف من آثار هذا التعارض، وبما أن هذه الآليات تتطلب استخدام الأرقام المحاسبية كأداة من قبل مجالس الإدارة للإشراف على ورقابة النظام ككل في الشركة، فإنه يتم النظر إلى مقياس التوقيت غير التماثل للتحفظ المحاسبي كوسيلة لتسهيل التعاقد والدور الإشرافي للأرقام المحاسبية، على سبيل المثال، من خلال متطلبات الإعراف الفوري بالأخبار السيئة، يساعد التحفظ المحاسبي في تحديد المشروعات التي تحقق صافي قيمة حالية سالبة، أو الاستثمارات التي تحقق معدل عائد منخفض وبالتالي تجنب التوزيع غير العادل للثروة، والإحتفاظ بالحد الأدنى من الموارد داخل الشركة (Gigler et al., 2009). وتقتصر الحجج السابقة، أن يتم النظر إلى التحفظ المحاسبي كأداة محتملة مفيدة للمديرين في أداء المهام المكلفين بها ورقابة القرارات التي يتم إتخاذها، ومن ثم تقترح المنافع المحتملة للتحفظ المحاسبي وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي المشروط وخصائص حوكمة الشركات القوية.

ويوظف الفكر المحاسبي بعض النظريات التي تفسر طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي، ومنها نظرية الاعتماد على الموارد Resource Dependency Theory ونظرية الوكالة Agency Theory، والتكامل بين كلا النظريتين يساعدان في فهم دور المساهمة في توفير الموارد، والإشراف الفعال، لأنه في الممارسة العملية، يضطلع مجلس الإدارة بدورين أساسيين هما توفير الموارد اللازمة والإشراف الفعال على الشركة. وتقتصر نظرية الوكالة أن ممارسات التحفظ المحاسبي ترتبط بصورة إيجابية بخصائص آليات حوكمة الشركات، وذلك لأن آليات حوكمة الشركات الفعالة في ممارسة المهام المكلفة بها تتطلب مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي، وهذا ينعكس على التخفيف من حدة مشاكل الوكالة (Watts, 2003)، وعلى النقيض من ذلك، فإن الشركات التي ترتفع فيها نسبة الملكية الإدارية والحكومية ينخفض بها مستوى الطلب على التحفظ المحاسبي، بسبب توازن مستوى المصالح في الشركة بين الإدارة والجهات الحكومية (Bushman and Piotroski, 2006; LaFond and Watts, 2008)، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تركز نظرية الاعتماد على الموارد على الدور الذي يلعبه المديرون في توفير الموارد الأساسية للشركة من خلال الروابط السياسية مع البيئة الخارجية، والتي تضع الشركة في مركز تنافسي جيد، إلا أن تلك الروابط قد تترك أثراً على مستوى التحفظ المحاسبي، والدليل على ذلك، ما أشارت إليه دراسة (Mohammed et al., 2017) بتدخل الحكومة

المالية (خاصة في الشركات التي تسيطر عليها) بحظر التقرير عن الخسائر أثناء فترات الركود الاقتصادي، ويمثل تأخير الإفصاح عن الخسائر أحد ممارسات إنخفاض التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

ويوجد مسار بحثي، ربط بين آليات حوكمة الشركات والروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث يمكن لمتغير الروابط السياسية أن يؤثر على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، حيث أنه نظراً لاختلاف معايير حوكمة الشركات بين الدول المختلفة بسبب إختلاف الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية والتاريخية، فإنه ينظر إلى الروابط السياسية كأحد أبعاد حوكمة الشركات والتي قد يكون لها تأثير على التحفظ المحاسبي، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Gul, 2006) والتي توصلت إلى أن الشركات ومجلس الإدارة والمديرين الذين لديهم روابط سياسية تؤثر على فعالية حوكمة الشركات بصورة عكسية بسبب زيادة مشاكل الوكالة، ومن ثم تؤثر بصورة سلبية على مستوى التحفظ المحاسبي. وتعلل دراسة (Chaney et al., 2011) أسباب النتائج السابقة، بأن الروابط السياسية يترتب عليها تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية، وبالتالي إنخفاض الإهتمام بقضايا حوكمة الشركات وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. ومما سبق، على الرغم من أن الدراسات السابقة تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي ومستوى فعالية حوكمة الشركات، إلا أن طبيعة هذه العلاقة تتوقف على الروابط السياسية لمجلس إدارة الشركة.

وفي نفس السياق، ركزت دراسة (Mohammed et al., 2017) على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات والروابط السياسية للشركات المدرجة في البورصة المالية، حيث يلعب الأثر السياسي دور محوري في أسواق رأس المال والمعاملات التجارية، وأشارت الدراسة إلى وجود أدلة على التحفظ المحاسبي (الأخبار السيئة التي يتم الاعتراف بها بصورة مبكرة مقارنة بالأخبار الجيدة) في ماليزيا، كما أشارت إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط بصورة إيجابية بهيكل حوكمة الشركات مقاساً باستقلال مجلس الإدارة، بينما يرتبط بصورة عكسية مع كل من ملكية الإدارة في الشركة والروابط السياسية، على الرغم من الارتباط الإيجابي للروابط السياسية بأداء الشركة. وإذا كان المسار البحثي السابق ركز على الروابط السياسية لأعضاء مجلس الإدارة كمتغير وسيط يفسر طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي، فإنه يوجد دراسات أخرى ركزت على الروابط الاجتماعية، حيث توصلت دراسة (Yin et al., 2020) إلى وجود علاقة عكسية بين العلاقات الاجتماعية لأعضاء مجلس الإدارة

مع المديرين التنفيذيين ومستوى التحفظ المحاسبي، وعللت ذلك بأن الروابط الإجتماعية تخفض من مستوى فعالية الوظيفة الرقابية في مجلس الإدارة وتشجع الإدارة على تبني السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً بغية تحقيق المصالح الشخصية، فضلاً عن أنها تخفض من استقلال مجلس الإدارة وزيادة دعم الإدارة مما يؤثر على القرارات الاستراتيجية التي يتم إتخاذها.

ويوجد مسار بحثي آخر ربط بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي، حيث يعتقد الباحثان أن طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ونوع التحفظ المحاسبي تتأثر بمتغير هيكل الملكية، حيث توصلت دراسة (Liu, 2019) التي أجريت على الشركات الصينية، إلي وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط والملكية الحكومية، كما ترتبط الملكية الإدارية بصورة عكسية مع كل من نوعي التحفظ المحاسبي. وفي السنوات الأخيرة، تركز دراسات المحاسبة وحوكمة الشركات بشكل متزايد على الآثار التعاقدية للتحفظ المحاسبي، حيث ترتبط هذه الآثار بشكل مباشر ببيئة الوكالة في الشركة وجودة حوكمة الشركات (Ahmed and Henry, 2012). وتقدم العديد من الدراسات دليلاً على أن التحفظ المحاسبي المشروط (التحفظ المحاسبي غير المشروط) ترتبط بشكل سلبي (إيجابي) بإدارة الأرباح وترتبط بشكل إيجابي (سلبي) بجودة حوكمة الشركات. ونظراً لأن هيكل الملكية يعتبر أحد الخصائص الرئيسية لحوكمة الشركات، فإنه من المتوقع أن يؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك لأن الأطراف المختلفة في الشركات يمكن أن تؤثر في ممارسات إعداد التقارير المالية مثل تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي من خلال النسبة المئوية للأسهم التي يمتلكونها في علاقتها بالقوة النسبية للأطراف الأخرى (Cullinan et al., 2012).

وفي نفس السياق، تؤكد دراسة (Ruch and Taylor, 2015) أن هيكل الملكية لمحدد لطبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي يتوقف على دوافع الجهات التنظيمية والحكومية لتعزيز شفافية المعلومات وتقييد سلوك الإدارة الانتهازي، وتفقد تلك الدوافع نوع الملكية كونها حكومية أو مؤسسية، فإذا كانت الملكية الحكومية في الشركة نسبة غير مسيطرة، فإنها تتطلب إفصاح موضوعي وفي الوقت المناسب لمراقبة أنشطة الشركة بشكل فعال ولمنع المديرين من الإنخراط في السلوكيات التي تخدم مصالحهم الذاتية، ومن ثم إرتفاع مستوى التحفظ المشروط. ومع ذلك، عندما تسيطر الدولة على الشركات، يحدث توافق في مصالح الدولة والمديرين، وبالتالي تتخضع دوافع المديرين نحو الإنخراط في ممارسات إدارة الأرباح

ويزداد إحتمال الإعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب، مما يخفض من مستوى عدم تماثل المعلومات ويزداد مستوى التحفظ المشروط.

### ٢/٣ تطوير الفروض:

#### ١/٢/٣ خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي:

لقد إهتمت العديد من الدراسات السابقة بدراسة أثر إلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لقواعد الحوكمة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية لتلك الشركات. حيث إستهدفت دراسة (Almutairi and Quttainah, 2019) إختبار العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وسلوك التحفظ المحاسبي في البنوك الإسلامية (Islamic banks (IBs) المدرجة بقاعدة بيانات BankScope ، استناداً إلى عينة شملت ١٥ دولة حول العالم لعدد ٨٢ بنك إسلامي و ٨٢ بنك تجاري، حيث بلغت عدد مشاهدات العينة ٣٧٧٢ مشاهدة للفترة من ١٩٩٣م إلي ٢٠١٥م. وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن ٩٥% من البنوك الإسلامية تميل إلي تبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية بالمقارنة بمثيلاتها من البنوك التجارية التقليدية، ويرجع السبب في ذلك إلي إختلاف خصائص مجالس إدارات البنوك الإسلامية عن مثيلاتها في البنوك التقليدية، وهذه الخصائص هي: حجم مجلس الإدارة؛ استقلال مجلس الإدارة؛ سمعة مجلس الإدارة؛ طول فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة؛ وتنوع أعضاء مجلس الإدارة. وهذه العلاقة تشير إلي أن بعض خصائص المجلس تقود إلي أدوار رقابية أكبر، وبالتالي تحد من السلوك غير الأخلاقي وتزيد من مستوى التحفظ في الممارسات المحاسبية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Leventis et al., 2013) بأن البنوك ذات هياكل الحوكمة الفعالة تمارس مستويات أعلى من التحفظ المحاسبي.

وقد قدمت الدراسات التي أجريت في البيئة المصرية دعماً لهذه النتائج، حيث إستهدفت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) التعرف علي أثر آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة ، استقلال مجلس الإدارة ، الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ونوع المراجع الخارجي) علي مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٦٧ شركة من الشركات المصرية المدرجة بمؤشر EGX-100 خلال الفترة من ٢٠١١م إلي ٢٠١٣م، وقد توصلت هذه الدراسة إلي وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات الشركات المصرية عند إعداد قوائمها المالية. وقدمت دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) دعماً لهذه النتائج من واقع البيئة المصرية، حيث



أشارت إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك استناداً لعينة قوامها ١٣ بنك من البنوك المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦م. كما إستهدفت دراسة (Yunos et al., 2014) التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلى عينة قوامها ٣٠٠ شركة ماليزية مدرجة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٧م. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مجالس الإدارة التي تتألف من نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين مع توافر الخبرة المالية لهؤلاء الأعضاء ، فإن إدارات هذه الشركات تكون أسرع في الإعراف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بالمقارنة بالأخبار الجيدة. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Ahmed and Henry, 2012) بأن تبني الشركات لأفضل ممارسات الحوكمة طوعاً أو إختيارياً مثل زيادة استقلال مجلس الإدارة وقلة عدد أعضائه سيساعد على توظيف التحفظ المحاسبي غير المشروط كآلية للحد من مشاكل الوكالة. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Lim, 2011) بأن فعالية مجلس الإدارة يعزز من مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الأسترالية. وقد قدمت هذه الدراسات دعماً للنتيجة التي توصلت إليها دراسة (Garcia Lara et al., 2007) بوجود علاقة إيجابية بين فعالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي، استناداً إلى عينة من الشركات الأمريكية. وفي المقابل، توصلت دراسة (Chi et al., 2009) إلى وجود علاقة سلبية بين فعالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات، حيث تميل إدارات الشركات إلى تبني مستوى أقل من السياسات المحاسبية المتحفظة مع قوة نظام حوكمة الشركات المطبق.

مما سبق، توفر الدراسات السابقة أدلة مختلطة حول أثر فعالية مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يمكننا توقع وجود علاقة بين خصائص مجلس الإدارة وسلوك التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكننا توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. لذلك، يمكننا صياغة الفرض التالي في صورته البديلة:

**الفرض الرئيسي للبحث:** توجد علاقة جوهريّة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات .٢٠١٦

### ٢/٢/٣ حجم مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي:

من الناحية النظرية، تبنت الدراسات السابقة وجهتي نظر متعارضتين فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة. تمشياً مع نظرية الوكالة، فإنه يفضل مجلس الإدارة ذو الحجم الصغير، وذلك لأن المجالس كبيرة الحجم تخلق مشاكل خاصة بالإتصال، والنزاعات بين الأعضاء، والبطء في تدفق القرارات، وإعتماد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة علي الآخرين في مراقبة الإدارة التنفيذية (Nasr and Ntim, 2018)، وأن صغر حجم مجلس الإدارة يرتبط بالحوكمة الفعالة، ويقود إلي زيادة عوائد الأرباح (Yunos et al., 2014). كما جادل (Jensen, 1993; Tessema, 2019) بأن مشكلة التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة الكبير يمكن أن تفوق منافعه. بينما يري الفريق الآخر، أن مجالس الإدارة ذات الحجم الكبير تعزز من فعالية عملية الرقابة، وتعزز من ممارسات التحفظ المحاسبي، وذلك لأن تنوع أعضاء المجلس يعزز من قدراتهم في مراقبة الإدارة التنفيذية، وذلك بسبب إتساع قاعدة المعرفة بين هؤلاء الأعضاء (Dalton and Dalton, 2005; Ahmed and Duellman, 2007; Ebrahim and Fattah, 2015).

أما من الناحية التجريبية، فقد إتفقت دراسة (Almutairi and Quttainah, 2019) مع دراسات (Enache and Garcia-Meca, 2019; Boussaid et al, 2015; Ahmed and Henry, 2012; Chi et al., 2009) علي وجود علاقة سلبية جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي. الأمر الذي يشير إلي أنه مع كبر حجم مجلس الإدارة تتمسك إدارات الشركات بمستوي أقل من التحفظ المحاسبي، حيث تزيد حوافز أو دوافع المديرين للتلاعب بعملية إعداد التقارير المحاسبية مع كبر حجم مجلس الإدارة. وقد قدمت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) دعماً لهذه النتائج من واقع البيئة المصرية، حيث أشارت إلي وجود علاقة سلبية جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي في الشركات المصرية. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) بوجود علاقة عكسية معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات البنوك المصرية. الأمر الذي يشير إلي أنه مع صغر حجم مجلس الإدارة في بيئات الحوكمة الضعيفة كحالة مصر، تميل الشركات إلي أن تكون أكثر تحفظاً في تقاريرها لتعويض ضعف هيكل الحوكمة.

وعلي النقيض من ذلك، فقد توصلت دراسة (Ahmed and Henry, 2012) إلي وجود علاقة إيجابية جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلي عينة قوامها

١٢٠ شركة أسترالية مدرجة بالبورصة علي مدي ١١ سنة. حيث ترتبط مجالس الإدارة الكبيرة بالتخفيض المبالغ فيه للأرباح والقيم الدفترية للأصول، الأمر الذي يشير إلي تبني إدارات تلك الشركات لمزيد من ممارسات التحفظ المحاسبي.

ومن ناحية أخرى، فقد توصلت دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) إلي عدم وجود علاقة جوهرية بين التحفظ المحاسبي وحجم مجلس الإدارة، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٢٠٠ شركة أمريكية. وبالمثل ، فقد فشلت دراسة (Elshandidy and Hassanein, 2014) في التوصل إلي وجود علاقة جوهرية بين حجم مجلس الإدارة وسلوك التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ١٠٠ شركة بريطانية مدرجة بمؤشر FTSE خلال فترة ست سنوات. كما قدمت دراسة (Yunos et al.,2014) دعماً لهذه النتائج، حيث توصلت إلي عدم وجود علاقة جوهرية بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات الشركات الماليزية. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (حسن، ٢٠١٥) بعدم وجود إرتباط بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات، وذلك استناداً إلي عينة مكونة من ١١٨ شركة من الشركات السعودية غير المالية المسجلة بالبورصة خلال عام ٢٠١٤م. ووفقاً للممارسة العملية، فقد أشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م إلي أنه يجب تشكيل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء، وبما يمكنه من الإضطلاع بوظائفه وواجباته وتشكيل لجانته (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). بينما كانت القواعد السابقة لحوكمة الشركات الواردة بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر في فبراير ٢٠١١م تشير إلي أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠١١).

وبالتالي، فإن الأدلة التجريبية السابقة وإرشادات قواعد الحوكمة توفر أدلة مختلطة حول تأثير حجم مجلس الإدارة على مستوي التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يمكننا توقع وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة وسلوك التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكننا توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. لذلك، يمكننا صياغة الفرض التالي في صورته البديلة:

**الفرض الفرعي الأول:** توجد علاقة جوهرية بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية.

### ٣/٢/٣ استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي:

يعتبر استقلال مجلس الإدارة أحد أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية فعالية. فمن الناحية النظرية، تبني الباحثين وجهتي نظر، الأولى تدعم وجود أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو الخارجيين، حيث يري مؤيدي هذا الإتجاه أن وجود الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة سيعمل علي الحد من تعارض الوكالة بين المساهمين والمديرين، وذلك عن طريق تعزيز الرقابة الفعالة علي سلوك المديرين التنفيذيين، الأمر الذي سيدفع الإدارة التنفيذية للتمسك بقدر أكبر من التحفظ المحاسبي لمواجهة الرقابة والمتابعة المستمرة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (Beekes et al., 2004; Lim, 2011; Nasr and Ntim, 2018)، وهذا بدوره، يقلل من إحتمال ممارسات إدارة الأرباح، ويعزز من جودة المعلومات المالية المفصح عنها (Rahman et al., 2019)؛ بينما يري الفريق الآخر أن تواجد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين أو المستقلين في مجلس الإدارة يصاحبه عيوب منها عدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين أو المستقلين لمتابعة أداء الإدارة التنفيذية، وذلك لأنهم غالباً ما يشغلون وظائف في شركات أخرى. وبالتالي، قد يواجه هؤلاء الأعضاء صعوبات في فهم تعقيد الشركات، الأمر الذي يؤثر سلباً على إنجاز مهام الرقابة الخاصة بهم. علاوة علي أن هؤلاء الأعضاء غالباً ما يفتقرون للمعرفة والخبرة بخصوص عمليات الشركة مقارنةً بأعضاء مجلس الإدارة الداخليين، الأمر الذي يؤثر سلباً علي جودة القرارات التي يتخذها الأعضاء المستقلون مقارنة بالأعضاء الذين يشغلون وظائف تنفيذية في الشركات التي يتواجدون بمجالس إدارتها (Nicholson and Kiel, 2007; Tessema, 2019).

أما من الناحية التجريبية، فقد قدمت الدراسات السابقة مجموعتين من الأدلة التجريبية فيما يتعلق بأثر استقلال مجلس الإدارة علي التحفظ المحاسبي. حيث أشارت المجموعة الأولى من الدراسات إلي أن وجود نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في تشكيل مجلس الإدارة له تأثير إيجابي علي مستوي التحفظ المحاسبي، وذلك لأن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أكثر فعالية في مراقبة المديرين وحماية مصالح المساهمين والحد من مشاكل الوكالة، الأمر الذي سوف يقود الإدارة إلي تبني ممارسات أكثر تحفظاً، وذلك بهدف تحسين جودة الإفصاحات المالية (Almutairi and Quttainah, 2019). حيث توصلت دراسة (Beekes et al., 2004) إلي أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تشكيل المجلس يدفع إدارة

الشركة لتبني بدائل السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً، وذلك استناداً إلى عينة قوامها ٤١ شركة من شركات المملكة المتحدة. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) بوجود علاقة إيجابية جوهرية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين والتحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلى عينة تشمل ٣٠٦ شركة من الشركات الأمريكية المدرجة في مؤشر ستاندرد آند بورز S&P 500 خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠١ م. كما قدمت دراسة (Kankaanpaa, 2009) دعماً للنتائج السابقة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تشكيل مجلس الإدارة له تأثير إيجابي علي توقيت إنعكاس أثر الأخبار السيئة علي الأرباح، وذلك استناداً إلى عينة مكونة من ٢٢٥ شركة من الشركات الفنلندية العامة المدرجة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ م. كما توصلت دراسة (Lin et al., 2012) إلى أن الشركات المدرجة في الصين تمارس التحفظ المحاسبي في سياساتها المحاسبية، وأن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في المجلس يعمل علي تحسين مستوى التحفظ المحاسبي. وقد دعمت دراسة (Yunos et al., 2014) تلك النتائج، حيث أشارت إلى أن تواجد نسبة كبيرة من الأعضاء المستقلين من ذوي الخبرة المالية في مجالس إدارات الشركات الماليزية سوف يقود إلى الاعتراف بالأخبار السيئة بشكل أسرع بالمقارنة بالأخبار الجيدة. كما أشارت دراسة (حسن، ٢٠١٥) إلى نتائج مماثلة للنتائج السابقة بوجود علاقة إيجابية جوهرية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في المجلس ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات السعودية. كما قدمت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) أدلة من البيئة المصرية عن وجود علاقة إيجابية جوهرية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) بوجود علاقة طردية معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات البنوك المصرية. في حين توصلت دراسة (Enache and Garcia-Meca, 2019) إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية؛ والخبرة المتخصصة؛ والعلاقات السياسية لأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين تقود إلى تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلى عينة قوامها ٦٤٧ مشاهدة لشركات التكنولوجيا الحيوية الأمريكية النشطة والمتداولة.

وفي المقابل، توصلت مجموعة أخرى من الدراسات السابقة إلى وجود تأثير سلبي أو عكسي لعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات. حيث توصلت دراسة (Amran and Abdul Manaf, 2014) إلى

أن زيادة استقلال مجلس الإدارة يرتبط سلباً بمستوي التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلى عينة قوامها ٨٦٦ شركة ماليزية باستثناء البنوك وشركات التمويل. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Chi et al., 2009) بوجود علاقة سلبية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في مجالس إدارات الشركات التايوانية ومستوي التحفظ المحاسبي.

وعلاوة على ذلك، فقد توصلت دراسة (Lim, 2011) إلى وجود ارتباط ضعيف بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلى عينة من الشركات الأسترالية قوامها ٦٤٤ شركة في عام ١٩٩٨م و ٧٧٤ شركة في عام ٢٠٠٢م، وقد أرجعت الدراسة إختلاف نتائجها عن الدراسات السابقة إلى الإختلافات المؤسسية بين الشركات الأسترالية وغير الأسترالية. وقد قدمت نتائج هذه الدراسة دعماً لنتائج دراسة (Garcia Lara et al., 2007) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير جوهري لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين بالشركات الإسبانية على مستوى التحفظ المحاسبي.

أما بالنسبة للممارسة العملية، فقد أشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م إلى أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس وللشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). بينما كانت القواعد السابقة لحوكمة الشركات الواردة بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر في فبراير ٢٠١١م تشير إلى أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين والمستقلين، أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين يتمتعون بمهارات فنية أو تحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠١١).

وبالتالي، فإن الأدلة التجريبية وإرشادات قواعد الحوكمة بخصوص تأثير أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على التحفظ المحاسبي غير متجانسة وغير حاسمة. وبناءً عليه، يمكننا توقع وجود علاقة بين استقلال مجلس الإدارة وسلوك التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكننا توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. لذلك، يمكننا صياغة الفرض التالي في صورته البديلة:

**الفرض الفرعي الثاني:** توجد علاقة جوهريّة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية.

### ٤/٢/٣ الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (أو المدير التنفيذي للشركة) ومستوى التحفظ المحاسبي:

نظرياً، تبنت الدراسات السابقة وجهتي نظر متعارضتين فيما يتعلق بإزدواجية أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي أو العضو المنتدب، فبينما يري مؤيدي نظرية الوكالة بضرورة عدم الجمع بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، لأن الجمع بين هذه الأدوار يضعف من عملية الرقابة، ويزيد من تعارض الوكالة وعدم تماثل المعلومات، ويُضعف بالتالي من آليات الحوكمة، الأمر الذي يزيد من فرص إرتكاب المعاملات الاحتيالية والغش، ويؤثر سلباً علي جودة المعلومات المالية المفصح عنها، ويزيد من خطر تعثر الشركات مالياً (Chi et al., 2009; Yunos et al., 2014; Rahman et al., 2019). حيث جادل (Jensen, 1993) بأن المدير التنفيذي لا يمكن أن يصبح رئيساً لمجلس الإدارة، وذلك لأن رئيس مجلس الإدارة يحتاج إلى التمتع بالاستقلال عن مجلس الإدارة من أجل قيادة إجتماع مجلس الإدارة، والإشراف على عملية التوظيف، وإتخاذ قرارات إنهاء التعاقد مع العمالة، وتقييم وتحديد مكافأة المدير التنفيذي. إلا أن نظرية الإشراف تدعم إزدواجية المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وذلك لأن: الإزدواجية تقلل من التعارض الداخلي لأنها توفر قيادة موحدة للشركة (وحدة القيادة)، كما أن الداخليين مثل المدير التنفيذي يكون لديهم فهم أفضل لنقاط القوة والضعف الخاصة بعمليات الشركة بالمقارنة بالخارجيين أو رئيس مجلس الإدارة، مما يسهل من عملية إتخاذ القرارات في الوقت المناسب والأمثل وتحسين فعالية المجلس (Klein, 1998; Weir et al., 2002)، علاوة علي أن تكلفة الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي تفوق منافعها، ومن أهم هذه التكاليف تكلفة نقل المعلومات بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وأتعاب أو مكافآت رئيس مجلس الإدارة الخارجي (Brickley et al., 1997).

أما من الناحية التجريبية، فقد توصلت الدراسات السابقة إلي أدلة مختلطة فيما يتعلق بدراسة أثر الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب علي سلوك التحفظ المحاسبي، حيث تتفق دراسة (Enache and Garcia-Meca, 2019) مع النتائج التي قدمتها دراسات (Garcia Lara et al., 2007; Lim, 2011; Elshandidy and Hassanein, 2014) بوجود علاقة إيجابية بين الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ومستوي التحفظ المحاسبي، الأمر الذي يشير إلي أن الفصل بين هذه الأدوار يعزز من مستوى التحفظ المحاسبي الذي من المتوقع أن تتبناه إدارات تلك الشركات.

وعلي النقيض من ذلك، فقد توصلت دراسة (Chi et al., 2009) إلي أن الشركات التي يكون لديها إزدواجية في أدوار المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تميل إلي تبني سياسات متحفظة، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٤١٨١ مشاهدة للشركات التايوانية للفترة من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٤م ، وقد فسر ذلك بأن إزدواجية المدير التنفيذي تمثل آلية ضعيفة للحوكمة، الأمر الذي يدفع المدير التنفيذي لتبني التحفظ المحاسبي لتعويض ضعف آليات الحوكمة. وهذا يشير إلي أن الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يؤثر سلباً علي سلوك التحفظ المحاسبي. وفي البيئة المصرية، فقد توصلت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) إلي وجود علاقة سلبية ولكنها غير جوهرية بين الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وسلوك التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية. في حين توصلت دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) إلي وجود علاقة عكسية معنوية بين الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات البنوك المصرية.

أما المجموعة الثالثة من الدراسات، فقد قدمت أدلة تجريبية علي عدم وجود علاقة جوهرية بين إزدواجية المدير التنفيذي ومستوي التحفظ المحاسبي. حيث توصلت دراسة (Yunos et al., 2014) أن إزدواجية المدير التنفيذي لم يكن لها أي تأثير على مستوي التحفظ المحاسبي للشركات الماليزية، على الرغم من أن ما يقرب من ٩٥% من شركات العينة تفصل بين أدوار المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. وأيضاً، فقد إتفقت نتائج دراسة (حسن، ٢٠١٥) مع النتائج التي أشارت إليها دراسات (Ahmed and Duellman, 2007; Muhammad et al., 2014) بعدم وجود علاقة جوهرية بين إزدواجية أدوار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ومستوي التحفظ المحاسبي، الأمر الذي يشير إلي أن فصل أو دمج الأدوار ليس له علاقة بممارسات التحفظ من قبل إدارات تلك الشركات.

أما بالنسبة للممارسة العملية، فقد أشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م إلي أنه يتولى مجلس الإدارة إنتخاب رئيس مجلس الإدارة وتعيين العضو المنتدب، ولا يفضل الجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. وفي حال عدم إمكان ذلك يجب الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الالكتروني للشركة. وفي هذه الحالة وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الإجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية. وهي نفس الإرشادات الواردة بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر في فبراير ٢٠١١م، باستثناء أن تلك القواعد كانت



تتطلب الإفصاح عن أسباب ازدواجية أدوار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في التقرير السنوي للشركة فقط، ولم تكن تتطلب الإفصاح عن هذا الأمر علي الموقع الالكتروني للشركة (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري، ٢٠١١).

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة وإرشادات قواعد الحوكمة توفر أدلة مختلطة حول تأثير الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي علي مستوي التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يمكننا توقع وجود علاقة بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي وسلوك التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكننا توقع شكل أو اتجاه هذه العلاقة. لذلك، يمكننا صياغة الفرض التالي في صورته البديلة:

**الفرض الفرعي الثالث:** توجد علاقة جوهرية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية. ٥/٢/٣ تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي:

إهتمت العديد من الدراسات السابقة بدراسة أثر تنوع مجلس الإدارة علي سلوك التحفظ المحاسبي، حيث تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر تنوع أعضاء مجلس الإدارة سواء من حيث: الجنس؛ العرق؛ السن أو العمر؛ ومستوي التعليم علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات عند إعداد القوائم المالية. ووفقاً لتنوع أعضاء مجلس الإدارة من حيث الجنس، تشير الأدلة التجريبية إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الإناث ومستوي التحفظ المحاسبي، حيث أن وجود نسبة كبيرة من الإناث في تشكيل مجلس الإدارة يعمل علي تعزيز الممارسات المحاسبية المتحفظة (Zhou, 2012; Boussaid et al., 2015; Wang, 2015; Makhoul et al., 2018; Almutairi and Quttainah, 2019).

وعلي النقيض من ذلك، فقد توصلت دراسات أخرى إلي وجود علاقة سلبية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الإناث ومستوي التحفظ المحاسبي، حيث توصلت دراسة (Sultana and Zahn, 2011) إلي أن الشركات الأسترالية التي تتألف مجالس إدارتها من نسبة مرتفعة من أعضاء إناث تميل إلي ممارسة سياسات محاسبية أقل تحفظاً.

أما بالنسبة للممارسة العملية، فقد أشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦ م إلي أنه يجب مراعاة مزيج أعضاء مجلس الإدارة دون التحيز لجنس أو عقيدة طبقاً لأفضل الممارسات الدولية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). بينما لم تتضمن القواعد السابقة لحوكمة الشركات الواردة بدليل قواعد ومعايير حوكمة

الشركات الصادر في فبراير ٢٠١١م أية إشارة إلي ضرورة تنوع أعضاء مجلس الإدارة. كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار القرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٩م بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، حيث أشار هذا القرار إلي ضرورة تضمين مجالس إدارات تلك الشركات عنصراً نسائياً علي الأقل، وعلي تلك الشركات توفيق أوضاعها في موعد أقصاه ٢٠٢٠/١٢/٣١م كلما كان ذلك ممكناً أو في أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة (قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٩م، ٢٠١٩). وكذلك القرار رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن تعديل ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، والذي أشار إلي ضرورة أن يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً علي الأقل كشرط للحصول علي موافقة مبدئية علي التأسيس أو للحصول علي ترخيص بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية، ويستثني من ذلك الشركات المهنية التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة (قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٩م، ٢٠١٩).

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة وإرشادات قواعد الحوكمة توفر أدلة مختلطة حول تأثير تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس علي مستوي التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يمكننا توقع وجود علاقة بين تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس وسلوك التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكننا توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. لذلك، يمكننا صياغة الفرض التالي في صورته البديلة:

**الفرض الفرعي الرابع:** توجد علاقة جوهرية بين تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية.

#### ٤- الدراسة التطبيقية:

يمكن تناول الدراسة التطبيقية من خلال عدة عناصر تتمثل في إختيار العينة، وتحديد مصادر الحصول علي البيانات، وتصميم الدراسة التطبيقية، ونموذج الدراسة التطبيقية، وأخيراً نتائج التحليل الإحصائي.

#### ١/٤ إختيار العينة: Sample Selection

تم إختيار عينة الدراسة من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX-100. ولقد تم إختيار الشركات المدرجة بهذا المؤشر لعدة أسباب، منها أن هذا المؤشر يضم الـ ١٠٠ شركة الأكثر نشاطاً في مصر وفقاً لحجم رأس المال ومستوى التحفظ (Samaha and Hegazy,

(2010) ؛ ويتضمن أيضاً الشركات الـ ٣٠ المدرجة بمؤشر EGX-30 والشركات الـ ٧٠ المدرجة بمؤشر EGX-70؛ وبالتالي ، فإنه من المرجح أن تمتلك الشركات المدرجة بهذا المؤشر ممارسات حوكمة وإفصاح جيدة.

ولقد تم إختبار الدراسة علي مدي خمس سنوات من ٢٠١٤م إلي ٢٠١٨م، حيث تختص الفترة من ٢٠١٤م إلي ٢٠١٥م بإختبار مستوي التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة المصرية قبل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الواردة بالإصدار الثالث، أما السنوات من ٢٠١٦م إلي ٢٠١٨م فتختص بإختبار مستوي التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة المصرية بعد تطبيق قواعد حوكمة الشركات الواردة بهذا الإصدار. وللحصول على تحليل أكثر تفصيلاً، وتمشياً مع الدراسات السابقة (Elshandidy and Hassanein, 2014; Nasr and Ntim, 2018) ، فقد تم تصنيف شركات العينة إلى خمسة عشر قطاعاً رئيسياً وفقاً لتصنيف معايير الصناعة، ولكن مع إستبعاد القطاع المالي من العينة، لما لهذا القطاع من خصائص محددة وقوانين ولوائح خاصة به، والتي قد تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي لشركات هذا القطاع بالمقارنة بشركات القطاعات الأخرى (Elshandidy and Hassanein, 2014). كما تم إستبعاد الشركات التي لا تتوفر لها بيانات مالية و/أو بيانات خاصة بالحوكمة لجميع سنوات الدراسة ويبلغ عددها ١٠ شركات، وأيضاً تم استبعاد الشركات العامة التي تنتهي سنتها المالية في ٣٠ يونيو ويبلغ عددها ٢١ شركة أو الشركات التي تقوم بإعداد قوائمها المالية بعملة أجنبية بخلاف الجنيه المصري وتضم شركة واحدة فقط. ولذلك، إشمئت العينة النهائية للدراسة علي عدد (٤٤) شركة خاصة، كما بلغت عدد مشاهدات الدراسة (٢٢٠) مشاهدة للشركات المصرية خلال فترة الدراسة التي تقدر بخمس سنوات، مما يعزز من صحة نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها علي مجتمع الدراسة، وذلك بسبب إختيار عينة مختلطة ممثلة لمعظم قطاعات الصناعة، فيما عدا القطاع المالي الذي تم استبعاده. ويوضح الجدول رقم (١) توزيع مفردات العينة علي القطاعات المختلفة.

#### جدول رقم (١) إجمالي شركات العينة موزعة حسب القطاعات

القطاع	عدد شركات العينة وفقاً للقطاع	نسبة تمثيل شركات القطاع في العينة
سياحة وترفيه	٣	٦,٨%
منسوجات و سلع معمرة	١	٢,٣%
عقارات	٩	٢٠,٥%
موارد أساسية	٦	١٣,٦%
مواد البناء	٥	١١,٤%
مقاولات و إنشآت هندسية	٢	٤,٥%

القطاع	عدد شركات العينة وفقاً للقطاع	نسبة تمثيل شركات القطاع في العينة
أغذية ومشروبات وتبغ	٨	١٨,٢%
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣	٦,٨%
ورق ومواد تعبئة و تغليف	١	٢,٣%
خدمات النقل والشحن	١	٢,٣%
اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات	٢	٤,٥%
رعاية صحية وأدوية	٢	٤,٥%
تجارة و موزعون	١	٢,٣%
<b>إجمالي عدد شركات العينة</b>	<b>٤٤</b>	<b>١٠٠%</b>

المصدر: (موقع البورصة المصرية، ٢٠٢٠)

#### ٢/٤ مصادر الحصول علي البيانات: Data Sourcing

إعتمد الباحثان علي مجموعة من البيانات المالية وغير المالية والسوقية بغرض قياس متغيرات الدراسة التطبيقية، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: البيانات المالية: وهي البيانات الخاصة بحساب القيمة الدفترية للسهم، وحجم الشركة، والرافعة المالية، وتم الحصول علي هذه البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات، وهذه التقارير متاحة علي المواقع الإلكترونية للشركات علي شبكة الإنترنت، وأيضاً علي موقع معلومات مباشر مصر.

ثانياً: البيانات غير المالية: وهي البيانات اللازمة لقياس متغيرات خصائص مجلس الإدارة CBD، وتشمل: حجم مجلس الإدارة، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين في مجلس الإدارة، والفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي أو العضو المنتدب، ونسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة الإناث إلي إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، وقد تم الحصول علي هذه البيانات من تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد بالبورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٤م إلي ٢٠١٧م، أما بيانات ٢٠١٨م فقد تم الحصول عليها من تقرير الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الشركة بشأن مدي الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات والمعد وفقاً لقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م.

ثالثاً: البيانات السوقية: وهي البيانات المرتبطة بالقيمة السوقية للسهم أو سعر إغلاق السهم في نهاية السنة المالية، وقد تم الحصول علي هذه البيانات من موقع [investing.com](http://investing.com).

### ٣/٤ تصميم الدراسة التطبيقية: Empirical Study Design

لتحقيق هدف البحث، فقد تم قياس متغيرات خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي والمتغيرات الرقابية للدراسة، وذلك علي النحو التالي:

١/٣/٤ قياس متغيرات الدراسة:

#### ١/١/٣/٤ قياس المتغير التابع التحفظ المحاسبي: Accounting Conservatism (AC)

يختص المتغير التابع بقياس مستوي التحفظ المحاسبي. في الأدبيات المحاسبية، تنوعت المقاييس التي استخدمها الباحثين لقياس مستوي التحفظ المحاسبي. وفقاً لدراسة (Watts, 2003)، يمكن تبويب طرق قياس التحفظ في ثلاث مجموعات؛ وهي: أولاً، نموذج التوقيت غير المتماثل للإعتراف الذي قدمه (Basu, 1997)؛ ثانياً، قياس الإستحقاقات السالبة الذي قدمته (Givoly and Hayn, 2000)؛ ثالثاً، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية الذي قدمه (Feltham and Ohlson, 1995) ثم قام بتطويره (Beaver and Ryan, 2000).

ويجادل (Givoly and Hayn, 2000) بأنه لا توجد طريقة مقبولة عموماً لقياس مستوي التحفظ المحاسبي. وفي ضوء ما تم الإطلاع عليه من دراسات سابقة، سوف تستخدم الدراسة مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية *The Market-to-Book Ratio* (MTB) كمؤشر علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه القوائم المالية للشركات. وذلك لأن هذا المقياس قد لقي قبولاً كبيراً في الدراسات الأجنبية الحديثة التي استهدفت قياس مستوي التحفظ المحاسبي، حيث يتفق (Vardar and Erkol, 2019) مع (Beaver and Ryan, 2000) علي أن هذا المقياس يعد أهم مؤشر لقياس التحفظ المحاسبي. ومن بين الدراسات الأجنبية التي استخدمت هذا المؤشر لقياس مستوي التحفظ المحاسبي (Ahmed et al., 2002; Ahmed and Duellman, 2007; Zhang, 2008; Francis et al., 2013; Vardar and Erkol, 2019).

وفي البيئة العربية، لم يختلف الوضع كثيراً عن البيئات الأجنبية فيما يتعلق بطرق قياس التحفظ المحاسبي، حيث استخدمت معظم الدراسات التجريبية التي أجريت مؤخراً مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية (MTB) لقياس مستوي التحفظ المحاسبي، ومن بين تلك الدراسات (عبدالملك، ٢٠١٠؛ عبيد، ٢٠١٠؛ الجرف، ٢٠١٤؛ حسن، ٢٠١٥؛ السيد، ٢٠١٨؛ قنديل، ٢٠١٨). كما إتفقت الدراسات التي أجريت في البيئة المصرية مع نظيرتها العربية علي أن مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية (MTB) يعد المقياس الأنسب لقياس مستوي التحفظ المحاسبي للشركات المصرية، ومن بين تلك الدراسات (أبو الخير،

٢٠٠٨؛ أبوخزانه، ٢٠١١؛ كساب، ٢٠١١؛ أبو العلا، ٢٠١٨؛ الحناوي، ٢٠١٨؛ سليمان، ٢٠١٨؛ سمرة وآخرون، ٢٠١٨؛ Soliman, 2014).

#### ٢/١/٣/٤ قياس المتغيرات المستقلة "خصائص مجلس الإدارة":

على الرغم من تعدد الدراسات التي استهدفت إختبار مدي قوة أو ضعف نظم حوكمة الشركات بالبيئات المختلفة، إلا أن قياس أو تقييم جودة حوكمة الشركات لا يزال يمثل تحدياً، وذلك لعدم إتفاق الآراء بشأن أفضل طريقة لتقييم نظام حوكمة الشركات المطبق بالشركة، علاوةً علي أن ممارسات حوكمة الشركات ليست مستقلة تماماً عن بعضها البعض، مما يجعل التقييم السليم لنظام حوكمة الشركات أكثر تعقيداً (Aguilera and Cuervo-Cazurra, 2009). حيث قامت الدراسات السابقة بإقتراح مدخلين لقياس وتقييم هيكل الحوكمة الذي تتبناه الشركات (Larcker et al., 2007; Ahrens et al., 2011; Crisostomo et al., 2020)، ويستند المدخل الأول علي التحقق من ممارسات حوكمة الشركات الجيدة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وتتعلق هذه الممارسات عادةً بعوامل الحوكمة مثل: حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة أو تشكيل المجلس، وإزدواجية المدير التنفيذي، وتنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس، وغيرها من الممارسات الجيدة للحوكمة. أما المدخل الثاني فيستند علي إقتراح مؤشر لحوكمة الشركات، ويجب أن يتكون هذا المؤشر من عدة ممارسات لحوكمة الشركات لتوفير رؤية أكثر شمولاً لجودة نظام حوكمة الشركات في الشركة ككل. وتستند هذه المؤشرات عادةً إلى حقوق المساهمين، وإجراءات وهيكل مجلس الإدارة، وإرشادات الإفصاح، أو خصائص هيكل الملكية.

وسوف يعتمد الباحثان علي المدخل الأول لقياس مدي إلتزام شركات العينة بقواعد مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦م. ويوضح الجدول التالي المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، وكيفية قياسها، وذلك علي النحو التالي:

#### جدول رقم (٢) توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة

المتغير	الرمز	التوصيف
التحفظ المحاسبي	AC	ويمثل المتغير التابع للدراسة، ويتم قياسه بإستخدام مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية (MTB) (قنديل، ٢٠١٨؛ سليمان، ٢٠١٨؛ سمرة وآخرون، ٢٠١٨؛ Francis et al., 2013; Vardar and Erkol, 2019).
حجم مجلس الإدارة	B-Size	ويقاس بالعدد الكلي لأعضاء مجلس الإدارة الذين يشكلون المجلس (Nasr and Ntim, 2018; Almutairi and

المتغير	الرمز	التوصيف
		Quttainah, 2019; Enache and Garcia-Meca, 2019; Tessema, 2019)
استقلال مجلس الإدارة	B-Independence	ويُقاس بالنسبة المئوية لعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين (غير التنفيذيين والمستقلين) في تشكيل مجلس الإدارة، ويحسب بالمعادلة التالية: استقلال مجلس الإدارة = عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين في المجلس / العدد الكلي لأعضاء مجلس الإدارة في المجلس (Nasr and Ntim, 2018; Almutairi and Quttainah, 2019; Rahman et al, 2019; Tessema, 2019)
الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	chairman/CEO	متغير وهمي A Dummy Variable، يساوي واحد إذا كانت الشركة تفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي أو العضو المنتدب، بمعنى أن هذه الوظائف يشغلها أشخاص مختلفين، ويساوي صفر إذا تم الجمع بين الوظيفتين (Nasr and Ntim, 2018; Enache and Garcia-Meca, 2019)
تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس	B-Gender	ويُقاس بنسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة الإناث إلي إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Almutairi and Quttainah, 2019)

المصدر: (إعداد الباحثان)

#### ٣/١/٣/٤ قياس المتغيرات الرقابية أو الحاكمة: Control Variables

لتجنب النتائج المتحيزة، فسوف يتم تضمين نموذج الدراسة التطبيقية العديد من المتغيرات الرقابية أو الحاكمة، وذلك لأن الدراسات السابقة توصلت إلي تأثير هذه المتغيرات علي المتغير التابع (Yunos et al., 2014; Nasr and Ntim, 2018; Almutairi and Quttainah, 2019; Enache and Garcia-Meca, 2019; Crisostomo et al., 2020) وهذه المتغيرات هي: حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ السنة أو الفترة. ويوضح الجدول التالي المتغيرات الرقابية أو الحاكمة التي نهدف لتحديد أثرها علي المتغير التابع وطرق قياسها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣) توصيف المتغيرات الرقابية أو الحاكمة

المتغير الرقابي	الرمز	التوصيف
حجم الشركة	Size	وهو متغير يهدف للتحكم في أثر إختلاف حجم شركات العينة علي المتغير التابع، ويقاس بإستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة t (Nasr and Ntim, 2018; Almutairi and Quttainah, 2019; Enache and Garcia-Meca, 2019; Rahman et al., 2019; Crisostomo et al., 2020).
الرافعة المالية	Leverage	وهو متغير يعكس المخاطر المرتبطة بإرتفاع مستوي الدين، ويقاس بنسبة إجمالي الديون أو الإلتزامات إلي إجمالي الأصول (Nasr and Ntim, 2018; Khalil et al., 2019; Tessema, 2019).
السنة أو الفترة	Year	وذلك نظراً لإختبار فروض الدراسة في سنوات مختلفة. حيث يشير الرقم (صفر) إلي سنة ٢٠١٤م، بينما يشير الرقم (١) إلي سنة ٢٠١٥م، في حين يشير الرقم (٢) إلي سنة ٢٠١٦م، والرقم (٣) إلي سنة ٢٠١٧م، والرقم (٤) إلي سنة ٢٠١٨م (Almutairi and Quttainah, 2019; Chen, 2019; Crisostomo et al., 2020).

المصدر: (إعداد الباحثان)

٤/٤ - نموذج الدراسة التطبيقية:

لتحقيق هدف الدراسة التطبيقية، يمكن صياغة نموذج الدراسة علي النحو التالي:





- B-Size<sub>it</sub> = حجم مجلس إدارة الشركة i خلال السنة t.
- B- Independence<sub>it</sub> = استقلال مجلس إدارة الشركة i خلال السنة t.
- Chairman / CEO<sub>it</sub> = الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بمجلس إدارة الشركة i خلال السنة t.
- B-Gender<sub>it</sub> = تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس، وذلك للشركة i خلال السنة t.
- Size<sub>it</sub> = حجم الشركة i في نهاية السنة t.
- Leverage<sub>it</sub> = الرافعة المالية أو نسبة الديون للشركة i في نهاية السنة t.
- Year<sub>i</sub> = متغير يعبر عن سنة الدراسة للشركة i.
- $\beta_0$  = قيمة الثابت في نموذج الانحدار.
- $\beta_{1,2,3,\dots,7}$  = معاملات التقدير أو معاملات نموذج الانحدار.
- $\varepsilon$  = الخطأ العشوائي أو خطأ التقدير.
- ٥/٤ نتائج التحليل الإحصائي:

لإختبار أثر التزام إدارات الشركات المساهمة المصرية بالتطبيق الفعال لقواعد مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م علي مستوي التحفظ المحاسبي، اعتمدت الدراسة علي نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي تم تحليله باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical Package for the Social Sciences) (23.0) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، وذلك علي النحو التالي:

#### ١/٥/٤ إختبارات صلاحية النموذج:

وهي مجموعة من الإختبارات اللازمة للتحقق من مدي توافر شروط استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وهذه الإختبارات هي:

#### ١/١/٥/٤ إختبار التوزيع الطبيعي: Normal Distribution Test

وذلك لإختبار ما إذا كانت بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه. وللقيام بذلك، تم استخدام إختبار كولمجراف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov اللامعلمي. وقد أظهر استخدام هذا الإختبار أن بيانات المتغير التابع - مستوي التحفظ المحاسبي AC - لا تتبع التوزيع الطبيعي. وللتغلب علي هذه المشكلة، فقد قام الباحثان بتحويل بيانات المتغير التابع بإيجاد اللوغاريتم الطبيعي لهذه البيانات (الجارالله، ٢٠١٢)، وبعد عملية التحويل، أظهرت نتائج الإختبار ما يلي:

## جدول (٤) نتائج اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

المتغير التابع	قيمة Z	مستوي الدلالة Asymp.Sig
مستوي التحفظ المحاسبي AC	٠,٨٥٨	٠,٤٥٣

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS)

ووفقاً لنتائج الإختبار، فإن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة ٠,٤٥٣ وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية ٠,٠٥، الأمر الذي يشير إلي صلاحية استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وفقاً لهذا الإختبار (مليجي، ٢٠١٤).

### ٢/١/٥/٤ إختبار التداخل أو الإزدواج الخطي Multicollinearity Test:

وذلك لإختبار ما إذا كان هناك إرتباط قوي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وهذا الإرتباط يؤثر علي صحة النتائج وإمكانية الإعتماد عليها. ويمكن القيام بهذا الإختبار بأحد الطريقتين التاليتين:

### ١/٢/١/٥/٤ معاملات إرتباط بيرسون: Pearson Correlation Coefficients

وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي بلغ أكبر معامل إرتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض ٦٣,٨% (وهو معامل الإرتباط بين متغير استقلال مجلس الإدارة B-Independence ومتغير الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب chairman/CEO). وبالتالي لا يعاني النموذج من مشكلة التعددية الخطية أو التداخل الخطي لأن أقصى معامل إرتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض لا يتجاوز ٨٠%<sup>١</sup> (الميهي، ٢٠١٣).

### ٢/٢/١/٥/٤ معامل تضخم التباين: Variance Inflation Factor (VIF)

تم حساب معامل تضخم التباين VIF للحكم علي مدي وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض من عدمه، حيث جاءت نتائج التحليل الإحصائي علي النحو التالي:

### جدول رقم (٥) معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	B-Size	B-Independence	Chairman/CEO	B-Gender
VIF	١,٠٨٧	٣,٣٦١	٣,٣٦٠	١,٠٨٧

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS)

<sup>١</sup> يمكن الحكم بعدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض إذا تراوحت معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بين [ - ٠,٧ + ٠,٧ ] (جمعة، ٢٠١٧).

ووفقاً للجدول السابق، يتضح أن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لا يعاني من مشكلة الإزدواج الخطي، وذلك لأن قيم معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة تقل قيمتها عن (١٠) (مليجي، ٢٠١٤؛ عثمان، ٢٠١٦؛ السيد، ٢٠١٨؛ Almutairi and Quttainah, 2019).

#### ٣/١/٥/٤ اختبار الارتباط الذاتي: Autocorrelation Test

وتتمثل هذه المشكلة في أن عنصر الخطأ في فترة زمنية معينة يكون مرتبطاً بعنصر الخطأ في الفترة الزمنية السابقة له، وللتحقق من عدم تأثر نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بهذه المشكلة إعتد الباحثان علي إختبار درين واتسون Durbin-Watson Test. حيث تشير نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة D-W المحسوبة تبلغ ١,٨٥٠ ، وهذه القيمة تقع داخل حدود المدى المثالي الذي يتراوح ما بين [ ١,٥ ، ٢,٥ ]، الأمر الذي يشير إلي عدم تأثر النموذج بهذه المشكلة (مليجي، ٢٠١٤). وبناءً علي الإختبارات السابقة، فقد توصل الباحثان إلي صلاحية نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لتفسير بيانات المشكلة محل الدراسة.

#### ٢/٥/٤ الإحصاءات الوصفية: Descriptive Statistics

وتهدف إلي تقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة، وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

##### جدول رقم (٦) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة Variables	عدد المشاهدات N	الوسط الحسابي أو المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	أدنى قيمة للمتغير Minimum	أقصى قيمة للمتغير Maximum
AC before converting	٢٢٠	١,٩٧	١,٩٥	٠,١١	١٢,٩٤
B-Size	٢٢٠	٨,٩٩	٢,٨٠	٤	١٧
B-Independence	٢٢٠	٠,٧٧	٠,١٤	٠,٢٠	١
Chairman/CEO	٢٢٠	٠,٤١	٠,٤٩	صفر	١
B-Gender	٢٢٠	٠,٠٩	٠,١٢	صفر	٠,٥٠
Size	٢٢٠	٩,٣٥	٠,٦٢	٨,١٦	١٠,٩٨
Leverage	٢٢٠	٠,٤٥	٠,٢٢	٠,٠١	١,٠٣
Year	٢٢٠	٢	١,٤٢	صفر	٤

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS)

ويتضح من الجدول السابق، أن إجمالي عدد المشاهدات لعينة الدراسة بلغت ٢٢٠ مشاهدة، وأن مستوى التحفظ المحاسبي AC لشركات العينة مقاساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية يتراوح بين [ ٠,١١ ، ١٢,٩٤ ] بمتوسط قدره ١,٩٧ تقريباً وبإنحراف معياري قدره  $\pm ١,٩٥$ ، ويشير هذا المتوسط إلى أن القيمة السوقية لصافي الأصول لشركات العينة تعادل ١,٩٧ مرة قيمتها الدفترية. وهذا المتوسط أقل من مثيله في الدراسات السابقة، حيث توصلت دراسة (Vardar and Erkol, 2019) إلى أن متوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية لقيمتها الدفترية تبلغ ٢,٤٢ للقطاع الصناعي و ٣,٩٤ للقطاع المصرفي للشركات المدرجة في بورصة اسطنبول خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٧م. وأيضاً، فقد جاء هذا المتوسط أقل من مثيله في الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية، حيث أشارت دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) إلى أن هذا المتوسط يبلغ ٢,١١ للبنوك المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦م. وبالتالي، يمكن إرجاع إختلاف مستوى التحفظ المحاسبي للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة إلى إختلاف العوامل التالية: نسبة الملكية المؤسسية أو العائلية للشركة (عبيد، ٢٠١٠؛ Chen, 2019; Khalil et al., 2019)؛ هيكل رأس مال الشركة (أبوخزانة، ٢٠١١)؛ خصائص لجان المراجعة (حسن، ٢٠١٥؛ Yunos et al., 2014)؛ قوة أو ضعف آليات المراجعة الداخلية؛ جودة عملية المراجعة الخارجية (Nasr and Ntim, 2018)، إختلاف طبيعة النشاط أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (Almutairi and Quttainah, 2019؛ Vardar and Erkol, 2019)؛ قوة أو ضعف هيئات التنظيم المحاسبي (أبو الخير، ٢٠٠٨؛ الجرف، ٢٠١٤)؛ إستقرار الأسواق المالية أو تعرضها لبعض الأزمات المالية (فودة، ٢٠١٦)؛ إختلاف المعايير المحاسبية التي تلتزم الدولة بتطبيقها (عوض، ٢٠١٠؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ أبو العلا، ٢٠١٨)؛ إختلاف البيئة التي تعمل بها الشركة (كساب، ٢٠١١)؛ مدي قوة أو ضعف بيئات حماية المستثمر (عبدالملك، ٢٠١٠؛ الرشيد، ٢٠١١)؛ إختلاف النظم الضريبية (الرشيد، ٢٠١١)؛ الإختلافات السياسية والإجتماعية والثقافية والقانونية بين الدول وبعضها البعض (Elston, 2019; Crisostomo et al., 2020)؛ إختلاف حجم العينة؛ إختلاف فترة الدراسة. وهذه العوامل مجتمعة هي التي تحكم عملية المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية عند إنتاج المعلومات المالية، وهو الأمر الذي قد يقدم تفسيراً منطقياً وتجريبياً لإختلاف مستوى التحفظ المحاسبي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

كما يشير الجدول السابق إلي أن عدد أعضاء مجلس الإدارة لشركات العينة يتراوح بين [١٧،٤] بمتوسط قدره ٩ أعضاء تقريباً وبإنحراف معياري قدره  $\pm ٢,٨٠$ ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية، حيث توصلت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) إلي أن الحد الأدنى لعدد أعضاء المجلس ٣ أعضاء والحد الأقصى لعدد الأعضاء هو ١٧ عضو، في حين توصلت دراسة (سمره وآخرون، ٢٠١٨) إلي أن عدد أعضاء مجلس الإدارة يتراوح بين ٥ أعضاء و ١٥ عضو بمتوسط قدره ١١ عضواً. وفيما يتعلق باستقلال مجلس الإدارة B-Independence، فتشير نتائج الدراسة إلي أن نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين (غير التنفيذيين والمستقلين) في تشكيلة مجلس الإدارة تتراوح بين [١٠،٢٠] بمتوسط قدره ٠,٧٧، وبإنحراف معياري قدره  $\pm ٠,١٤$ ، وقد جاء هذا المتوسط أعلى من مثيله في الدراسات السابقة، حيث أشارت دراسة (Rahman et al., 2019) أن هذا المتوسط يبلغ ٤٧% للشركات غير المالية الماليزية خلال الفترة من ٢٠١٠م إلي ٢٠١٥م، في حين أشارت دراسة (Almutairi and Quttainah, 2019) أن هذا المتوسط يبلغ ٤١% للبنوك التجارية و ٥٠% للبنوك الإسلامية. وأيضاً، بالنظر للدراسات التي أجريت في البيئة المصرية، فقد أشارت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) إلي أن متوسط نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في المجلس يبلغ ٧٠%. وهذه النتائج تشير إلي زيادة استقلال مجالس إدارات الشركات المصرية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م، حيث وصلت هذه النسبة إلي ٧٧% تقريباً للدراسة الحالية، الأمر الذي قد يشير لفعالية تطبيق قواعد الحوكمة الأخيرة فيما يتعلق باستقلال مجلس الإدارة، حيث أشارت تلك القواعد إلي أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس وللشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

أما فيما يتعلق بالفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي للشركة Chairman/CEO، فتشير نتائج الدراسة إلي أنها تتراوح ما بين [صفر، ١]، حيث تأخذ الرقم صفر في حالة الجمع بين الوظيفتين في الشركة، في حين تأخذ الواحد الصحيح في حالة ما إذا كانت هذه الوظائف يتم شغلها من قبل شخصين مختلفين. حيث بلغ متوسط هذا المتغير لعينة الدراسة ٠,٤١، الأمر الذي يشير إلي أن ٤١% من شركات عينة الدراسة تفصل بين الوظيفتين، في حين يتم الجمع بين الوظيفتين في ٥٩% من شركات العينة. وهذه النسبة

أعلي من مثيلاتها في الدراسات السابقة، حيث توصلت دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) إلي أن ٣١% من الشركات الأمريكية تقوم بالفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. وبالنظر للبيئة المصرية، فقد أشارت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) إلي أن ٢٢% فقط من الشركات المصرية تقوم بالفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، كما أشارت دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) بأن ٣٨% من القطاع المصرفي المصري يقوم بالفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول أو العضو المنتدب. وبالتالي، بالمقارنة بالدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية، نجد أن الشركات أصبحت أكثر التزاماً بقواعد مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م، والتي تنص علي أن يتولى مجلس الإدارة إنتخاب رئيس مجلس الإدارة وتعيين العضو المنتدب، ولا يفضل الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

أما بالنسبة لتنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس B-Gender ، فتشير نتائج الدراسة إلي أنه يتراوح ما بين [صفر، ٥٠] بمتوسط قدره ٠,٠٩ ، وهذه النتائج تشير إلي عدم تواجد العنصر النسائي في تشكيل مجلس إدارة بعض شركات العينة، بينما بلغت أقصى نسبة لتواجد العنصر النسائي في مجالس إدارات شركات العينة ٥٠%، وأن ٩% تقريباً من إجمالي عدد أعضاء مجالس إدارات شركات العينة من الإناث. وهذه النسبة أقل من مثيلاتها في الدراسات السابقة، حيث أشارت دراسة (Almutairi and Quttainah, 2019) أن هذه النسبة تبلغ ٤٢% في البنوك التجارية ووصلت إلي ٥٥% في البنوك الإسلامية. وتشير هذه النتائج إلي عدم التزام شركات العينة بتنوع مجالس إدارتها وفقاً للجنس. ولعل نتائج هذه الدراسة تقدم تبريراً لقيام مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قراراتين جديدين يتضمنان تعديلاً في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وعلي تلك الشركات توفيق أوضاعها في موعد أقصاه ٣١/١٢/٢٠٢٠م كلما كان ذلك ممكناً أو في أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة (قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٩م، ٢٠١٩)، وكذلك ضرورة أن يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً علي الأقل كشرط للحصول علي موافقة مبدئية علي التأسيس أو للحصول علي ترخيص بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية، ويستثني من ذلك الشركات المهنية

التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة (قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٩م، ٢٠١٩).

أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية للدراسة، فتشير نتائج الدراسة إلى أن: متوسط حجم الشركة Size مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول يبلغ ٩,٣٥ ، بينما بلغ متوسط نسبة إجمالي الديون أو إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول Leverage ٠,٤٥ ، أما متغير السنة Year فيتراوح ما بين [صفر، ٤] بمتوسط قدره ٢ ، حيث إمتدت هذه الدراسة لفترة خمس سنوات من عام ٢٠١٤م ويأخذ الرقم صفر إلى عام ٢٠١٨م ويأخذ الرقم ٤ ، لذلك فإن متوسط هذه الفترة هو عام ٢٠١٦م ويأخذ الرقم ٢.

#### ٣/٥/٤ نتائج الإنحدار متعدد المتغيرات: Multivariate Regression Results

إستناداً لنتائج التحليل الإحصائي، فقد لوحظ أن معامل التحديد المعدل Adjusted R Square لنموذج الإنحدار قبل إدخال المتغيرات الرقابية يبلغ ٠,٦٧٠، الأمر الذي يشير إلى أن خصائص مجلس الإدارة تفسر ٦٧% من مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية، وقد جاء هذا المعامل أعلي من مثيله في الدراسات السابقة، حيث أشارت دراسة (Almutairi and Quttainah, 2019) إلى أن معامل التحديد المعدل للنموذج Adjusted R Square يتراوح ما بين ٠,٣٠ إلى ٠,٤٠ ، وذلك استناداً إلى عينة من البنوك الاسلامية والبنوك التجارية المتواجدة ب ١٥ دولة حول العالم خلال الفترة من ١٩٩٣م إلى ٢٠١٥م. كما أشارت دراسة (Enache and Garcia-Meca, 2019) إلى أن القدرة التفسيرية لخصائص مجلس الإدارة تتراوح ما بين ٥٢,١% إلى ٥٦,٣% عند ربطها بمستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات عند إعداد قوائمها المالية، وذلك استناداً إلى عينة قوامها ٦٤٧ مشاهدة لشركات التكنولوجيا الحيوية الأمريكية النشطة والمتداولة. وفيما يتعلق بالبيئة المصرية، فقد أشارت دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) إلى أن معامل التحديد المعدل للنموذج Adjusted R Square يبلغ ٠,٥٤٣١ ، وذلك استناداً إلى عينة من البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦م. وتشير تلك النتائج إلى أن إدارات الشركات المصرية أصبحت أكثر تمسكاً ببدايل السياسات المحاسبية المتحفظة عند إنتاج المعلومات المالية، وذلك نتيجة لإلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لقواعد مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦م. وتتفق تلك النتيجة مع ما ذهب إليه فريق من الباحثين بأن العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وسلوك التحفظ المحاسبي هي علاقة



تكاملية، بمعنى أن الإلتزام بالتطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات يعزز من ممارسات التحفظ المحاسبي، ويقود إلي مراقبة سلوك المديرين بشكل أفضل، ويقلل من تعارض الوكالة (Lara et al., 2009; Amran and Abdul Manaf, 2014; Yunos et al., 2014) ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار متعدد المتغيرات، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٧) نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار متعدد المتغيرات

متغيرات الدراسة	معاملات الإنحدار Beta Coefficients	إتجاه أو شكل العلاقة	مستوي الدلالة Asymp. Sig
Constant ( $\beta_0$ )	-٠,١٤٧	عكسية أو سلبية	٠,٥١٥ غير معنوي
B-Size	-٠,٠٠٢	عكسية أو سلبية	٠,٦٥١ غير معنوي
B-ndependence	١,٣٢٥	طردية أو إيجابية	٠,٠٠٠ معنوي
Chairman/CEO	٠,٣٧٦	طردية أو إيجابية	٠,٠٠٠ معنوي
B-Gender	٠,١٠٢	طردية أو إيجابية	٠,٣١٦ غير معنوي
Size	٠,٠٠٣	طردية أو إيجابية	٠,٨٥٥ غير معنوي
Leverage	-٠,٠٠٨	عكسية أو سلبية	٠,٨٨٢ غير معنوي
Year	٠,٢٠٩	طردية أو إيجابية	٠,٠٠٠ معنوي
مستوي الدلالة للنموذج ككل Asymp. Sig			
معامل التحديد المعدل Adjusted R Square			
٠,٧٧٦ معنوي			

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS)

١/٣/٥/٤ إختبار الفرض الفرعي الأول:

يختص هذا الفرض بإختبار العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي، ووفقاً للجدول رقم (٧) السابق يتضح أن قيمة معامل الإنحدار ( $\beta_1 = -٠,٠٠٢$ ) لمتغير حجم مجلس الإدارة B-Size بمستوي دلالة ( $\alpha = ٠,٦٥١$  غير معنوي)، مما يشير إلي وجود علاقة عكسية ولكنها غير جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي. وفي ضوء تلك النتيجة يمكن القول بعدم صحة الفرض الفرعي الأول المتنبأ به بوجود علاقة جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية. وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج الدراسات السابقة، حيث توصلت دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) إلي عدم وجود علاقة جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات الأمريكية. وبالمثل ، فقد فشلت دراسة (Elshandidy and Hassanein, 2014) في التوصل

إلي وجود علاقة جوهريّة بين حجم مجلس الإدارة وسلوك التحفظ المحاسبي للشركات البريطانية. وهي نفس النتيجة التي أشارت إليها دراسة (Yunos et al., 2014) بالتطبيق علي الشركات الماليزية. كما قدمت دراسة (حسن، ٢٠١٥) دعماً لهذه النتائج من واقع البيئة السعودية. وتشير تلك النتائج إلي أن حجم مجلس الإدارة لا يعد من الخصائص التي تتوقف عليها عملية المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية عند إنتاج المعلومات المالية.

#### ٤/٥/٢ اختبار الفرض الفرعي الثاني:

ويختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي، ووفقاً للجدول رقم (٧) السابق يتضح أن قيمة معامل الإنحدار ( $\beta_2 = 1,325$ ) لمتغير استقلال مجلس الإدارة B-Independence بمستوي دلالة ( $\alpha = 0,000$ ) معنوي عند مستوي معنوية (٠,٠٥)، مما يشير إلي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي. ووفقاً لهذه النتيجة، فإنه يمكن القول بصحة الفرض الفرعي الثاني المتنبأ به بوجود علاقة جوهريّة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية. وتقدم هذه الدراسة دعماً لنتائج بعض الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، حيث توصلت دراسة (Beekes et al., 2004) إلي أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تشكيل المجلس يدفع إدارة الشركة لتبني بدائل السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٤١ شركة من شركات المملكة المتحدة. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) استناداً إلي عينة قوامها ٣٠٦ شركة من الشركات الأمريكية المدرجة في مؤشر ستاندرد آند بورز S&P 500 خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠١م. كما قدمت دراسة (Kankaanpaa, 2009) دعماً للنتائج السابقة، وذلك استناداً إلي عينة مكونة من ٢٢٥ شركة من الشركات الفنلندية العامة المدرجة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م. كما توصلت دراسة (Lin et al., 2012) إلي صحة هذه العلاقة بالتطبيق علي البيئة الصينية. كما قدمت دراسة (Yunos et al., 2014) أدلة داعمة لتلك النتائج من واقع البيئة الماليزية. كما أشارت دراسة (حسن، ٢٠١٥) إلي نتائج مماثلة للنتائج السابقة من واقع البيئة السعودية. ولم تختلف النتائج التي أجريت في البيئة المصرية عن مثيلاتها الأجنبية، حيث أشارت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) إلي وجود علاقة إيجابية جوهريّة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (سمرة وآخرون، ٢٠١٨) بالتطبيق علي القطاع

المصرفي المصري خلال الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٦م. وتؤكد تلك النتائج علي أن نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة تؤثر إيجابياً علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات عند إعداد القوائم المالية، حيث تميل إدارات الشركات إلي تفضيل بدائل السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً عند إنتاج المعلومات المالية مع زيادة نسبة استقلال مجالس إدارات تلك الشركات.

#### ٤/٥/٣ اختبار الفرض الفرعي الثالث:

ويختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي للشركة ومستوي التحفظ المحاسبي، ووفقاً للجدول رقم (٧) السابق يتضح أن قيمة معامل الإنحدار ( $\beta_3 = 0,376$ ) لمتغير الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي Chairman/CEO بمستوي دلالة ( $\alpha = 0,000$ ) معنوي عند مستوي معنوية ( $0,05$ )، مما يشير إلي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي ومستوي التحفظ المحاسبي. وفي ضوء هذه النتيجة، يمكن القول بصحة الفرض الفرعي الثالث المتنبأ به بوجود علاقة جوهرية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية. وتقدم هذه الدراسة دعماً لنتائج بعض الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، حيث أشارت دراسة (Elshandidy and Hassanein, 2014) إلي وجود علاقة إيجابية جوهرية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وسلوك التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ١٠٠ شركة بريطانية مدرجة بمؤشر FTSE خلال فترة ست سنوات. كما إتفقت دراسة (Enache and Garcia-Meca, 2019) مع الأدلة التي قدمتها دراسة (Garcia Lara et al., 2007) بصحة هذه العلاقة في البيئة الأمريكية، وهي نفس النتيجة التي أشارت إليها دراسة (Lim, 2011) بالتطبيق علي الشركات الأسترالية. وتشير تلك النتائج إلي أن الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يؤثر إيجابياً علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات، الأمر الذي يشير إلي أن الفصل بين هذه الأدوار يعزز من مستوي التحفظ المحاسبي الذي من المتوقع أن تتبناه إدارات تلك الشركات.

#### ٤/٣/٥/٤ إختبار الفرض الفرعي الرابع:

ويختص هذا الفرض بإختبار العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي، ووفقاً للجدول رقم (٧) السابق يتضح أن قيمة معامل الإنحدار ( $\beta_4 = 0,102$ ) لمتغير تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس B-Gender بمستوي دلالة ( $\alpha = 0,316$  غير معنوي)، مما يشير إلي وجود علاقة إيجابية ولكنها غير جوهريّة بين تواجد الإناث في عضوية مجالس إدارات الشركات المصرية ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات. وفي ضوء تلك النتيجة، يمكن القول بعدم صحة الفرض الفرعي الرابع المتنبأ به بوجود علاقة جوهريّة بين تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية. وهذه النتيجة لا تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الإناث ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات (Zhou, 2012; Boussaid et al., 2015; Wang, 2015; Makhoulf et al., 2018; Almutairi and Quttainah, 2019). ويجادل الباحثان بأن إختلاف نتائج إختبار هذا الفرض بالمقارنة بنتائج الدراسات السابقة يرجع إلي ضعف تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات الشركات المصرية، وهو ما أكدته التحليل الوصفي لبيانات شركات العينة، والذي أظهر أن ٩% فقط من أعضاء مجالس إدارات الشركات المصرية من الإناث، وهذه النسبة تعد منخفضة جداً، ولذا، فقد فشلت الدراسة الحالية في التوصل لعلاقة جوهريّة لتواجد الإناث في مجالس إدارات الشركات المصرية وسلوك التحفظ المحاسبي. ولعل هذا يفسر إشارة قواعد حوكمة الشركات المصرية الأخيرة الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م إلي ضرورة مراعاة مزيج أعضاء مجلس الإدارة دون التحيز لجنس أو عقيدة طبقاً لأفضل الممارسات الدولية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). بينما لم تتضمن القواعد السابقة لحوكمة الشركات الواردة بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر في فبراير ٢٠١١م أية إشارة إلي ضرورة تنوع أعضاء مجلس الإدارة. كما تقدم تلك النتيجة مبرراً لقيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار القرارين ١٢٣ ، ١٢٤ لسنة ٢٠١٩م بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية وضوابط منح الترخيص واستمراره لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

#### ٤/٥/٣/٥ إختبار الفرض الرئيسي للبحث:

ويختص هذا الفرض بإختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦، حيث يتضح من الجدول رقم (٧) السابق معنوية نموذج الإنحدار، حيث بلغ مستوي الدلالة للنموذج ككل ( $\alpha = 0,000$  معنوي) وهو مستوي أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥، الأمر الذي يشير إلي معنوية النموذج عند مستوي معنوية ١%. وبالتالي، يمكن القول بقبول الفرض الرئيسي للبحث، والقائل بوجود علاقة جوهرية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦. وتقدم هذه الدراسة دعماً لنتائج الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، حيث أشارت دراسة (Garcia Lara et al., 2007) إلي وجود علاقة إيجابية بين فعالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي استناداً إلي عينة من الشركات الأمريكية، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسات (Lim, 2011; Ahmed and Henry, 2012) بالتطبيق علي البيئة الأسترالية، كما عززت دراسة (Yunos et al., 2014) تلك النتائج بالتطبيق علي البيئة الماليزية، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Almutairi and Quttainah, 2019) استناداً إلي عينة دولية تضم ١٥ دولة حول العالم. ولم تختلف النتائج التي أجريت في البيئة المصرية عن مثيلاتها الأجنبية، حيث أشارت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) إلي وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات الشركات المصرية، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٦٧ شركة من الشركات المصرية المدرجة بمؤشر EGX-100 خلال الفترة من ٢٠١١م إلي ٢٠١٣م، وقد قدمت دراسة (سمره وآخرون، ٢٠١٨) دعماً لهذه النتيجة، وذلك استناداً لعينة قوامها ١٣ بنك من البنوك المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢م إلي ٢٠١٦م. وتشير تلك النتائج إلي أن خصائص مجلس الإدارة تعد من المحددات التي تتوقف عليها عملية المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية عند إنتاج المعلومات المالية، الأمر الذي يشير إلي أن فعالية خصائص مجلس الإدارة تعد أداة فعالة للحد من السلوك الإنتهازي للمديرين التنفيذيين عند إنتاج الأرقام المحاسبية.

#### ٤/٥/٣/٦ نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات الرقابية:

إستناداً لنتائج التحليل الإحصائي، فقد لوحظ زيادة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square لنموذج الانحدار من ٠,٦٧٠ قبل إدخال المتغيرات الرقابية إلى ٠,٧٧٦ بعد إدخال المتغيرات الرقابية، وهو الأمر الذي يشير إلى زيادة القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار بعد إدخال المتغيرات الرقابية، حيث يفسر نموذج الانحدار ٧٧,٦% من سلوك التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية، وهو الأمر الذي يشير إلى أهمية إدخال هذه المتغيرات الرقابية في نموذج الانحدار، الأمر الذي ترتب عليه تحسن جودة نموذج الانحدار ككل وزيادة قدرته التفسيرية في تفسير العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وسلوك التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية.

وبالنظر للجدول رقم (٧) السابق، يتضح أن معامل الانحدار لحجم الشركة Size يبلغ ٠,٠٠٣ بمستوي دلالة ٠,٨٥٥ (غير معنوي لأنه أكبر من مستوي المعنوية ٠,٠٥)، وهذه النتيجة تشير إلى وجود علاقة إيجابية ولكنها غير جوهرية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات. وهذه النتيجة لا تتفق مع نتائج الدراسات السابقة، حيث توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي، بمعنى أنه مع كبر حجم الشركات يزيد مستوي تمسك إدارات تلك الشركات ببدائل السياسات المحاسبية المتحفظة (Callen et al., 2010; Lim, 2011; Nasr and Ntim, 2018)؛ بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي، الأمر الذي يشير إلى تفضيل إدارات الشركات الكبيرة تبني مستوي أقل من التحفظ المحاسبي (كساب، ٢٠١١؛ Enache and Garcia-Meca, 2019).

أما فيما يتعلق بمتغير الرافعة المالية Leverage، فتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ولكنها غير جوهرية بين نسبة أو مستوي الديون ومستوي التحفظ المحاسبي، حيث يتضح من الجدول رقم (٧) أن معامل الانحدار  $\beta_6$  يبلغ -٠,٠٠٨ بمستوي دلالة ٠,٨٢٢ (وهو مستوي أكبر من مستوي المعنوية ٠,٠٥)، الأمر الذي يشير إلى أن نسبة مديونية الشركات لا تعد من المحددات التي تتوقف عليها قرارات المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية عند إنتاج المعلومات المالية في البيئة المصرية. وقد قدمت هذه النتيجة دعماً لبعض نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة، حيث أشارت دراسة (حسن، ٢٠١٥) إلى وجود علاقة عكسية غير جوهرية بين نسبة المديونية للشركة ومستوي التحفظ المحاسبي بالبيئة السعودية، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Khalil et al., 2019) بالتطبيق علي البيئة

التركية، وقد قدمت دراسة (Enache and Garcia-Meca, 2019) دعماً لهذه النتيجة من واقع البيئة الأمريكية. وقد قدمت دراسة (عفيفي، ٢٠١٦) دعماً لهذه النتائج من واقع البيئة المصرية. بينما قدمت دراسات أخرى عديدة نتائج مختلفة من واقع بيئات الأعمال، حيث قدمت دراسات (أبوخزانه، ٢٠١١؛ Habib and Hossain, 2007; Ahmed and Duellman, 2007; Nasr and Ntim, 2018) أدلة على وجود علاقة إيجابية جوهريّة بين نسبة الدين ومستوي التحفظ المحاسبي. وبالتالي، فقد قدمت الدراسات السابقة أدلة مختلطة فيما يتعلق بعلاقة نسب الدين بمستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات.

أما فيما يتعلق بمتغير السنة Year، فتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سنة الدراسة Year ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية، حيث يتضح من نتائج الدراسة أن (معامل الانحدار  $\beta_7 = 0.209$ ؛  $\alpha = 0.000$  معنوي). وتشير تلك النتيجة إلى أن إدارات الشركات المصرية أصبحت أكثر تمسكاً ببداية السياسات المحاسبية المتحفظة عند إنتاج المعلومات المالية، وذلك نتيجة لإلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لقواعد مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦م، وهو ما يدعم نتائج التحليل الوصفي لنموذج الانحدار. وتتفق تلك النتيجة مع ما ذهب إليه فريق من الباحثين بأن العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وسلوك التحفظ المحاسبي هي علاقة تكاملية، بمعنى أن الإلتزام بالتطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات يعزز من ممارسات التحفظ المحاسبي، ويقود إلى مراقبة سلوك المديرين بشكل أفضل، ويقلل من تعارض الوكالة (Lara et al., 2009; Amran and Abdul Manaf, 2014; Yunos et al., 2014).

#### ٦/٤ تحليل إضافي: Additional Analysis

استخدم الباحثان أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression بغرض تحديد المتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطاً بسلوك التحفظ المحاسبي، علاوة على تحديد المتغيرات المستقلة الواجب استبعادها من نموذج الانحدار نتيجة لإرتباطها الضعيف بمستوي التحفظ المحاسبي. فوفقاً لنتائج التحليل الإحصائي، فقد أظهر استخدام هذا التحليل استبعاد متغير حجم مجلس الإدارة ومتغير تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس من نموذج الانحدار، وذلك لعدم وجود تأثير جوهري لتلك المتغيرات على مستوي التحفظ المحاسبي، كما أظهر التحليل التدريجي أيضاً استبعاد بعض المتغيرات الرقابية وهي حجم الشركة ونسبة المديونية من نموذج

الإنحدار نظراً لارتباطهم الضعيف بمتغير مستوى التحفظ المحاسبي (مستوي المعنوية لهذه المتغيرات أكبر من ٠,٠٥)، كما أظهر التحليل أن متغير سنة الدراسة Year هو أكثر المتغيرات المستقلة ارتباطاً بمستوي التحفظ المحاسبي، حيث تبلغ قدرته التفسيرية ٦٨,٨% (Adjusted R Square =0.688) ، وأن متغير الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي Chairman/CEO هو أكثر خصائص مجلس الإدارة ارتباطاً بمستوي التحفظ المحاسبي، حيث تصل القدرة التفسيرية للنموذج بعد إدخال هذا المتغير ٧٣,١%، يليه من حيث الأهمية متغير استقلال مجلس الإدارة B-Independence والذي ترتب علي تضمينه بالنموذج زيادة القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار إلي ٧٧,٩%، الأمر الذي يعزز النتائج السابقة بأن إدارات الشركات المصرية أصبحت أكثر تمسكاً بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة عند إنتاج المعلومات المالية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات في أغسطس ٢٠١٦م، وأن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي للشركة واستقلالية مجلس الإدارة هي أكثر خصائص مجلس الإدارة ارتباطاً بمستوي التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية.

#### ٥- النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية:

##### ١/٥ النتائج:

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء القواعد الأخيرة لحوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦م علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

١- توجد علاقة جوهرية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م، وتشير تلك النتيجة إلي أن خصائص مجلس الإدارة تعد من المحددات التي تتوقف عليها عملية المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية عند إنتاج المعلومات المالية، الأمر الذي يشير إلي أن فعالية خصائص مجلس الإدارة تعد أداة فعالة للحد من السلوك الإنتهازي للمديرين التنفيذيين عند إنتاج الأرقام المحاسبية.

٢- توجد علاقة عكسية غير جوهرية بين حجم مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات المساهمة المصرية، وتشير تلك النتيجة إلي أن حجم مجلس الإدارة لا يعد



من الخصائص التي تتوقف عليها عملية المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية عند إنتاج المعلومات المالية في البيئة المصرية.

٣- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي يتمسك به معدي القوائم المالية عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، وتشير تلك النتيجة إلي أن نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة تؤثر إيجابياً علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات عند إعداد القوائم المالية، حيث تميل إدارات الشركات إلي تفضيل بدائل السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً عند إنتاج المعلومات المالية مع زيادة نسبة استقلال مجالس إدارات تلك الشركات.

٤- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي للشركة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي يتمسك به معدي القوائم المالية عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، الأمر الذي يشير إلي أن الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يعزز من مستوي التحفظ المحاسبي الذي من المتوقع أن تتبناه إدارات تلك الشركات.

٥- توجد علاقة إيجابية غير جوهريّة بين تنوع مجلس الإدارة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات المساهمة المصرية، مما يشير إلي أن الإناث أكثر تحفظاً عند المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية في البيئة المصرية، ولكن تبقى هذه العلاقة غير جوهريّة نتيجة لضعف تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات الشركات المصرية.

٦- تعزز نتائج هذه الدراسة صحة قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية أرقام ١٢٣، ١٢٤ لسنة ٢٠١٩م، والتي تهدف إلي ضمان تواجد عنصراً نسائياً علي الأقل في مجالس إدارات الشركات المدرجة بالبورصة المصرية في موعد أقصاه ١٢/٣١/٢٠٢٠م كلما كان ذلك ممكناً أو في أول إنتخابات لمجلس إدارة الشركة.

٧- أظهر التحليل الإضافي أن إدارات الشركات المصرية أصبحت أكثر تمسكاً ببدائل السياسات المحاسبية المتحفظة عند إنتاج المعلومات المالية بعد إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات في أغسطس ٢٠١٦م، وأن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي للشركة واستقلالية مجلس الإدارة هي أكثر خصائص مجلس الإدارة إرتباطاً بمستوي التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية.

## ٢/٥ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحثان بما يلي:

- ١- يجب علي منظمي أسواق رأس المال في البيئة المصرية - الهيئة العامة للرقابة المالية- النظر للحفاظ المحاسبي علي أنه أداة تنظيمية إضافية للحد من سلوك الإدارة نحو ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي سيساعد علي تحسين جودة التقارير المالية.
- ٢- يجب أن يولي صانعي السياسات في البيئة المصرية، مثل الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية ومركز المديرين المصري والجهات التشريعية أهمية كبيرة لنتائج هذه الدراسة لما تقدمه من نتائج هامة فيما يتعلق بمدي إلتزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد مجلس الإدارة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦م.
- ٣- يجب علي مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية إصدار قرارات إضافية لتعزيز تواجد العنصر النسائي في مجالس إدارات الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وألا تكنفي الهيئة بتواجد عنصراً نسائياً كحد أدني لتمثيل الإناث في مجالس إدارات الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وخصوصاً مع توصل الدراسة الحالية إلي أن الإناث أكثر تحفظاً في تبني السياسات المحاسبية، الأمر الذي يحد من الممارسات العدوانية والهجومية للإدارات التنفيذية للشركات، والتي تهدف للتلاعب بالأرباح وتشويه الأرقام المحاسبية.
- ٤- يجب أن تحرص مجالس إدارات الشركات علي الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي للشركة، وذلك لأن الفصل بين تلك الأدوار يقلل من مشاكل الوكالة، ويحد من السلوك الإنتهازي لإدارات الشركات نحو تضخيم الأرباح المحاسبية، ويقود إلي تحسين كفاءة الشركة ككل.
- ٥- يجب علي الجمعيات العمومية للشركات المصرية أن تحرص علي تواجد أكبر نسبة ممكنة من الأعضاء الخارجيين أو غير التنفيذيين بمجالس إدارات الشركات، وذلك لأن زيادة استقلال مجلس الإدارة يعزز من تبني السياسات المحاسبية المتحفظة، ويعمل علي تحجيم السلوك الإندفاعي للإدارات التنفيذية للشركات نحو التلاعب بالأرقام المحاسبية.
- ٦- يجب علي إدارات الشركات التمسك بقدر أكبر من التحفظ المحاسبي عند المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية، حيث سيساعدهم تبني السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً علي تجنب أي إخفاقات مالية لتلك الشركات في المستقبل، الأمر الذي يجنب هؤلاء المديرين مخاطر وتكاليف التقاضي المرتفعة المرتبطة بإعداد تقارير مالية إحتيالية.

٧- يجب علي مؤسسات التمويل والمقرضين عموماً فهم العوامل التي تؤدي لزيادة أو خفض مستوى التحفظ المحاسبي، لأن فهم هذه العوامل سيساعدهم علي التقييم الكفاء لعملائهم.

### ٣/٥ مجالات البحث المستقبلية:

في ضوء نتائج البحث الحالية، يقترح الباحثان ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام للنقاط البحثية التالية في البحوث المستقبلية:

- ١- دراسة أثر هيكل الملكية علي مستوى التحفظ المحاسبي.
- ٢- دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي.
- ٣- دراسة أثر قوة أو ضعف نظام المراجعة الداخلية علي مستوى التحفظ المحاسبي.
- ٤- دراسة أثر جودة المراجعة الخارجية علي مستوى التحفظ المحاسبي.
- ٥- دراسة أثر قوة أو ضعف بيانات حماية المستثمر علي مستوى التحفظ المحاسبي.
- ٦- دراسة أثر تواجد الإنات بمجلس الإدارة علي الأداء المالي للشركات.

### ٦- قائمة المراجع:

#### ١/٦ المراجع العربية:

- أبو الخير ، مدثر طه، (٢٠٠٨)، " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية " ، التجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا ، ١ : ١-٥٧.
- أبو العلا، أسامة مجدي، (٢٠١٨)، " أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بني سويف، ١ : ٩٢ - ١٤٩.
- أبوخزانه، إيهاب محمد، (٢٠١١)، "أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة العلوم التجارية ، كلية التجارة- جامعة بورسعيد، ٣(٢): ٧٧-١٠٧.
- الجار الله، ريم عبدالله، (٢٠١٢)، " استخدام الإحصاء لفهم البيئة "، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - إدارة الثقافة العلمية، سلسلة الكتب المترجمة (الطبعة الأولى): ١١٢-١١٥.
- الجرف، ياسر أحمد، (٢٠١٤)، " قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الإنتهازية للإدارة : دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات التأمين في المملكة العربية السعودية" ، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، (٢/ديسمبر): ١-٢٨.

- الحناوى، السيد محمود، (٢٠١٨)، "أثر مستوى التحفظ المحاسبى على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، (١/ يونيو): ١٩٥ - ٢٥٩.**
- الدليل المصري لحوكمة الشركات، (٢٠١٦)، مركز المديرين المصري، أغسطس: ١-٤٩، متاح علي: <http://www.eiod.org>.
- الرشيدى، ممدوح صادق، (٢٠١١)، "تقييم التحفظ المحاسبى من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة سوهاج، ٢٥ (٢/ ديسمبر): ١-٦٢.**
- السيد، أميرة حامد، (٢٠١٨)، "دراسة تأثير التحفظ المحاسبى على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية"، **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، (١/ يونيو): ٤١٧-٤٦٨.**
- السيد، على مجاهد أحمد، (٢٠١٧)، "فجوة القياس المحاسبى وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، (٢/ ديسمبر): ٢٠٢-٢٦٠.**
- الطحان، إبراهيم محمد، (٢٠١٨)، "مشاكل معاصرة فى المحاسبة المالية"، **كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ، الطبعة الثانية (أكتوبر): ١-٣٣٣.**
- الميهي، عادل عبدالفتاح، (٢٠١٣)، "أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية: مدخل تحليل المحتوى"، **مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، ١: ١-٦٣.**
- جمعة، غادة محمد، (٢٠١٧)، "دور جودة الأرباح المحاسبية فى الحد من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال: مع دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنصورة: ١-١٣٦.**
- جنيدى، محمد سعيد، (٢٠٠٤)، "أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبى وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، ٢: ٥٧-٩٥.**
- حسن، نصر طه، (٢٠١٥)، "حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى والقرارات المالية أدلة عملية من البيئة السعودية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر، (٣/ يوليو): ٤٤٥-٤٧٦.**
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، (٢٠٠٥)، مركز المديرين المصري، أكتوبر: ١-١٩، متاح علي: <http://www.eiod.org>.
- دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، (٢٠٠٦)، مركز المديرين المصري، يوليو: ١-٢٩، متاح علي: <http://www.eiod.org>.
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، (٢٠١١)، مركز المديرين المصري، فبراير: ١-٢٥، متاح علي: <http://www.eiod.org>.

- سليمان، أحمد فتحي، (٢٠١٨)، "أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية - جامعة قناة السويس**، ٩(١): ٥١٨-٥٤١.
- سمرة، ياسر محمد؛ هاني محمد الزهار؛ آيه حمادة رزق، (٢٠١٨)، " أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي فى القطاع المصرفى المصرى: دراسة تطبيقية"، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ**، (٥/ ديسمبر): ١١٠-١٣٨.
- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠٠٣)، "المدخل الإيجابي لتحليل محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية - دراسة اختباريه على الشركات المساهمة السعودية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا**، ١: ٢٠٢-٢٤٨.
- عبدالملك، أحمد رجب، (٢٠١٠)، "قياس التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية المنشورة - دراسة مقارنة"، **مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس**، ١٤(٢): ٧٣-١٠٦.
- عبيد، ابراهيم السيد، (٢٠١٠)، "دور الاستثمار المؤسسى فى زيادة درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية المنشورة - دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية"، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، **كلية إدارة الاعمال - جامعة الملك سعود**: ١-٣٧.
- عثمان، محمد أحمد، (٢٠١٦)، "دراسة إختبارية للعلاقة بين تقارير أداء الاستدامة والأداء المالي والإقتصادي للشركات المساهمة المصرية من منظور تأثير تنوع سمات وخصائص أعضاء مجلس الإدارة وهيكل الملكية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا**، (٣/ سبتمبر): ٢٦٩-٣٣٤.
- عفيفي، هلال عبدالفتاح، (٢٠١٦)، " العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحفظ المالي: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس**، ٢٠(٢/ يوليو): ١٦٩-٣١١.
- عوض، أمال محمد، (٢٠١٠)، "دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة - مصر**، (٢/ أبريل): ٩١-١٤٥.
- فؤاد، ريمون ميلاد، (٢٠١٦)، "أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS علي التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، **الفكر المحاسبي - مصر**، ٢٠(٢/ يوليو): ٥١٧-٥٧٢.
- فودة، السيد أحمد، (٢٠١٦)، "أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية"، **الفكر المحاسبي - مصر**، ٢٠(٤/ ديسمبر): ٥٨٥-٦٥٠.
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٩م، (٢٠١٩)، بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٩م، متاح علي: <http://www.fra.gov.eg>.

- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٩م، (٢٠١٩)، بتاريخ <http://www.fra.gov.eg>، متاح علي: ٢٠١٩/٩/١٦م.
- قنديل، ياسر سعيد، (٢٠١٨)، "تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي"، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، (١/ يونيو): ٣٥٠-٤١٤.*
- كساب، ياسر السيد، (٢٠١١)، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (٢)٢: ٢٩٨-٣٤٠.*
- مليجي، مجدي مليجي، (٢٠١٤)، "محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره علي أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية - دراسة نظرية تطبيقية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة - مصر، (٤/ أكتوبر): ١-٨١.*
- موقع البورصة المصرية، (٢٠٢٠)، "بيانات السوق - القطاعات"، متاح علي: <http://www.egx.com.eg>

## ٢/٦ المراجع الأجنبية:

- Aguilera R V and Cuervo-Cazurra A, (2009), "Codes of good governance", **Corporate Governance: An International Review**, 17(3): 376-387.
- Ahmed Anwer S, Billings Bruce K, Morton Richard M and Mary Stanford Harri, (2002), "The role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder-Shareholder Conflicts over Dividend Policy and in Reducing Debt Costs", **The Accounting Review**, 77(4): 867-890.
- Ahmed K and Henry D, (2012), "Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Australian firms", **Accounting and Finance**, 52(3): 631-662.
- Ahmed S and Duellman S, (2007), "Evidence on the role of accounting conservatism in corporate governance", **Journal of Accounting and Economics**, 43: 411-437.
- Ahrens T, Filatotchev I and Thomsen S, (2011), "The research frontier in corporate governance", **J. Manag. Gov**, 15(3): 311-325.
- Al-ahdal W M, Alsamhi M H, Tabash M I and Farhan N H S, (2020), " The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation", **Research in International Business and Finance**, 51:1-13.
- Almutairi, Ali R and Quttainah A, (2019), "Corporate governance and accounting conservatism in Islamic banks", **Thunderbird International Business Review**, 61:745-764.
- Alnabsha Abdalrhman, Abdou H, Ntim C G and Elamer A A, (2018), "Corporate boards, ownership structures and corporate disclosures: evidence from a developing country", **Journal of Applied Accounting Research**, 19(1): 20-41.
- Aman H, Beekes W and Brown P, (2019), "Corporate Governance and Transparency in Japan":1-58, available at: <https://ssrn.com>.

- Amran N A and Abdul Manaf K B, (2014), "Board independence and accounting conservatism in Malaysian Companies", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**,164:03 – 408.
- Ball R and Shivakumar L, (2005), "Earnings quality in U.K. private firms: Comparative loss recognition timeliness", **Journal of Accounting and Economics**, 39:83–128.
- Basu Sudipta, (1997), "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, 24:3-37.
- Basu Sudipta (2005), "Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review of Accounting Studies**, 10: 311–321.
- Beaver W and Ryan S, (2000), "Biases And Lags In Book Value And Their Effects On The Ability Of The Book-To-Market Ratio To Predict Book Return On Equity", **Journal of Accounting Research**, 38(1): 127–148.
- Beekes W, Pope P and Young S, (2004), "The link between earnings timeliness, earnings conservatism and board composition: Evidence from the UK", **Corporate Governance: An International Review**,12: 47–59.
- Boussaid N, Hamza T and Sougne D, (2015), "Corporate board attributes and conditional accounting conservatism: Evidence from French firms", **Journal of Applied Business Research**, 31(3): 871.
- Brickley J A, Coles J L and Jarrell G, (1997), "Leadership structure: separating the CEO and chairman of the board", **Journal of Corporate Finance**, 3(3):189-220.
- Bushman, R. and Piotroski, J.D. (2006), "Financial reporting incentives for conservative accounting: the influence of legal and political institutions", **Journal of Accounting and Economics**, 42(1/2): 107-148.
- Callen J L, Segal D and Ole-Kristian H, (2010), "The pricing of conservative accounting and the measurement of conservatism at the firm-year level", **Review of Accounting Studies**, 15: 145–178.
- Chaney, P.K., Faccio, M. and Parsley, D. (2011), "The quality of accounting information in politically connected firms", **Journal of Accounting and Economics**, 51(1/2): 58-76.
- Chen Ying, (2019), "Succession of Family Firms and Accounting Conservatism", **Modern Economy**, 10: 298-310.
- Chi W, Liu C and Wang T, (2009), "What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, 5(1):47–59.
- Cho J and Choi W, (2016), "Accounting conservatism and firms' investment decisions", **The Journal of Applied Business Research**, 32(4):1223–1236.
- Crisostomoa V L, Brandaob I and Lopez-Iturriagac F J, (2020), " Large shareholders ' power and the quality of corporate governance: An analysis of Brazilian firms", **Research in International Business and Finance**, 51:1-15.
- Cullinan C P, Wang F, Wang P and Zhang J, (2012), "Ownership structure and accounting conservatism in China", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 21(1): 1-16.
- Dalton C M and Dalton D R, (2005), "Boards of directors: Utilizing empirical evidence in developing practical prescriptions", **British Journal of Management**, 16: 91-97.

- Da Silva Paulo Pereira, (2019), "Corporate governance, earnings quality and idiosyncratic crash risk during the 2007–2008 financial crisis", **Journal of Multinational Financial Management**, 51: 61–79, Available at: [www.elsevier.com](http://www.elsevier.com).
- DeFond M, Lim C and Zang Y, (2012), "Do auditors value client conservatism?", (Working Paper).
- Ebrahim A and Fattah T A, (2015), "Corporate governance and initial compliance with IFRS in emerging markets: the case of income tax accounting in Egypt", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 24: 46-60.
- Elamer Ahmed A, Ntim C G and Hussein A A, (2017), "Islamic governance, national governance and risk management and disclosures practices in MENA countries", **Business and Society**:1-42.
- Elghuweel M I, Ntim C G, Opong K K and Avison L, (2017), "Corporate governance, Islamic governance and earnings management in oman: new empirical insights from behavioural theoretical perspective", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 7(2):190-224.
- Elshandidy T and Hassanein A, (2014), "Do IFRS and board of directors' independence affect accounting conservatism?", **Applied Financial Economics**, 24(16):1091-1102.
- Elston Julie, (2019), "Corporate governance: what we know and what we don't know", **Journal of Industrial and Business Economics**, 46: 147–156, Available at: <https://doi.org>.
- Enache L and Emma Garcia-Meca, (2019), " Board Composition and Accounting Conservatism: The Role of Business Experts, Support Specialist and Community Influentials", **Australian Accounting Review**, 88(29/1): 252-265.
- Feltham G and Ohlson J, (1995), "Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", **Contemporary Accounting Research**, 11(2): 689-731.
- Francis B, Hasan I and Wu Q, (2013), "The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis", **Accounting Horizons**, 27( 2): 319–346.
- Garcia Lara J M, Osma B G and Penalva F, (2007), "Board of directors' characteristics and conditional accounting conservatism: Spanish evidence", **European Accounting Review**, 16(4): 727-755.
- Gigler F, Kanodia C, Sapiro H and Venugopalan R, (2009), "Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts", **Journal of Accounting Research**, 47(3): 767-797.
- Givoly D and Hayn C, (2000), " The Changing Time Series Properties of Earnings, Cash Flows, and Accruals: Has Financial Reporting Become Conservative?", **Journal of Accounting and Economics**, 29: 287-320, Available at: <http://www.elsevier.com>.
- Gul, F.A. (2006), "Auditors' response to political connections and cronyism in Malaysia", **Journal of Accounting Research**, 44(5): 931-963.



- Habib A and Hossain M, (2013), "Accounting conservatism, environmental uncertainty and the capital structure", **Corporate Ownership and Control**, 11(1): 123-135.
- Hansen James C, Hong Keejae P and Park Sang-Hyun, (2018), "Accounting Conservatism: A Life Cycle Perspective", **Advances in Accounting**, 40: 76-88.
- Hellman Niclas, (2008), "Accounting Conservatism under IFRS", **Accounting in Europe**, 5(2): 71–100.
- Jackson S and Liu X, (2010), "The allowance for uncollectible accounts, conservatism, and earnings management", **Journal of Accounting Research**, 48(3): 565–601.
- Jacoby G, Liu M, Wang Y, Wu Z, Zhang Y, (2019), " Corporate governance, external control, and environmental information transparency: Evidence from emerging markets", **Journal of International Financial, Markets, Institutions & Money**, 58: 269–283, Available at: <http://www.elsevier.com>.
- Jensen Michale C, (1993), "The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems", **The Journal of Finance**, 48(3): 831-880.
- Kankaanpaa J, (2009), "Earning timeliness, earning conservatism and board independence: Study based on Finnish listed firms", **Department of Economics and Accounting- University of Tampere**:1-33.
- Khalil M, Aydin Ozkanc and Yilmaz Yildiz, (2019), "Foreign institutional ownership and demand for accounting conservatism: evidence from an emerging market", **Review of Quantitative Finance and Accounting**:1-27, Available at: <https://doi.org>.
- Klein April, (1998), "Firm performance and board committee structure", **Journal of Law and Economics**, 41(1): 275-303.
- LaFond, R. and Watts, R. (2008), "The information role of conservative financial statements", **The Accounting Review**, 83(2): 443-478.
- Lara J M G, Osma B G and Penalva F, (2009), "Accounting conservatism and corporate governance", **Review of Accounting Studies**, 14(1): 161-201.
- Larcker D, Richardson S and Tuna I, (2007), "Corporate governance, accounting outcomes, and organizational performance", **The Accounting Review**, 82(4): 963–1008.
- Laux, Christian and Christian Leuz, (2009), "The crisis of fair value accounting: Making sense of the recent debate", **Accounting, Organizations and Society**, 34: 826-834, Available at: <http://www.elsevier.com> or <http://www.ssrn.com>.
- Leventis S, Dimitropoulos P and Owusu-Ansah S, (2013), "Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry", **Corporate Governance**, 21(3): 264-286.
- Lim R, (2011), "Are Corporate Governance Attributes Associated with Accounting Conservatism?", **Accounting and Finance**, 51(4):1007–1030.
- Lin W, Fan X and Cheng X, (2012), "Board independence and accounting conservatism: Evidence based on listed companies in China", **presented at International Conference on Management and Service Science**, 12–14 August, 2011, Wuhan China.

- Liu, S., (2019), "The impact of ownership structure on conditional and unconditional conservatism in China: Some new evidence", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 34: 49-68.
- Lobo G J and Zhou J, (2006), "Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes- Oxley Act? Initial evidence", **Accounting Horizons**, 20(1): 57-73.
- Makhlouf M H, Al Sufy F G and Almubaideen H, (2018), " Board Diversity and Accounting Conservatism: Evidence from Jordan", **International Business Research**, 11(7): 130 – 141, Available at: <http://ibr.ccsenet.org>.
- Mohammed, N., Ahmed, K. and Ji, X. (2017), "Accounting conservatism, corporate governance and political connections", **Asian Review of Accounting**, 25(2): 288-318.
- Mora Araceli, Walker Martin (2015), "The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting", **Accounting and Business Research**, 45(5): 620-650.
- Muhammad H, Shah B and Islam Z, (2014), "The Impact of Capital Structure on Firm Performance: Evidence from Pakistan", **Journal of Industrial Distribution & Business**, 5(2): 13–20.
- Nasr Mahmoud A and Ntim Collins G, (2018), " Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt", **CORPORATE GOVERNANCE**, 18(3): 386 - 407.
- Nicholson G J and Kiel G C, (2007), "Can directors impact performance? A case-based test of three theories of corporate governance", **Corporate Governance: An International Review**, 15(4): 585-608.
- Once Saime and Cavus Gulsen, (2019), "Evaluation of the Effects of Corporate Governance on Financial Reporting Quality", **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 15(8/August: 385-395.
- Pae Jinhan, Thornton D and Welker M, (2005), "The Link between Earnings Conservatism and the Price to Book Ratio", **Contemporary Accounting Research**, 22(3/February): 693-717.
- Qiang Xinrong, (2007), "The Effects of Contracting, litigation, Regulation, and tax costs on conditional and Unconditional conservatism: cross-sectional Evidence at The firm level", **The accounting Review**, 82(3): 759-796.
- Rahman H U, Rehman S, Zahid M, Naveed and Rehman A, (2019), "Corporate Governance and Quality of Financial Information Reporting: Empirical Evidence from Emerging Market", **Journal of Managerial Sciences**, 12(2): 103-113.
- Ruch G.W. and Taylor, G. (2015), "Accounting conservatism: A review of the literature", **Journal of Accounting Literature**, 34(1): 17-38.
- Ryan, Stephen G, (2008), "Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch", **Council of Institutional Investors – White Paper**, (July): 1-24.
- Samaha Khaled and Hegazy Mohamed, (2010), "An empirical investigation of the use of ISA 520 – analytical procedures- among Big 4 versus non-Big 4 audit firms in Egypt", **Managerial Auditing Journal**, 25(9/October): 882-911.
- Shleifer A and Vishny R W, (1997), "A survey of corporate governance", **The Journal of Finance**, 52(2): 737-783.

- Soliman Mohammed Moustafa, (2014), "Auditing Quality Characteristics and Accounting Conservatism: An Empirical Study of the Listed Companies In Egypt", *Corporate Ownership & Control*, 11(2): 352-361.
- Sultana N and Van der Zaha, (2011), "Board gender diversity and earnings conservatism", **working paper - Curtin University**, Available at: <https://www.curtin.edu.au>.
- Sundgren, Stefan, (2013), "Is fair value accounting really fair? A discussion of pros and cons with fair value measurement", **Discussion Paper**, 3(4/13January): 242-250, Available at: <http://www.ebscohost.com>.
- Tessema Abiot, (2019), " The impact of corporate governance and political connections on information asymmetry: International evidence from banks in the Gulf Cooperation Council member countries", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 35: 1–17, Available at: [www.ScienceDirect.com](http://www.ScienceDirect.com).
- Vardar Gizem Copur and Erkol Asli Yikilmaz, (2019), "Conservatism Scores of Banking and Manufacturing Sectors: A Comparative Analysis", **Muhasebe ve Finansman Dergisi- Temmuz**, 83 (22 July): 279-298.
- Wang li, (2015), " BOARD GENDER DIVERSITY AND ACCOUNTING CONSERVATISM: EVIDENCE FROM FINLAND", **Master’s Thesis - Oulu Business School**, (December): 1-74.
- Watts Ross L, (2003), "Conservatism in Accounting Part 1: Explanations and Implications", **Accounting Horizons**, 17: 207-221.
- Weir C, Laing D and McKnight P J, (2002), “Internal and external governance mechanisms: their impact on the performance of large UK public companies”, **Journal of Business Finance & Accounting**, 29(5/6): 579-611.
- Yin,M., J. Zhang and J. Han, (2020), "Impact of CEO-board social ties on accounting conservatism: Internal control quality as a mediator", **The North American Journal of Economics and Finance**, 52: 1-12.
- Yunos R, Ahmar S and Sulaiman N, (2014), "The Influence of Internal Governance Mechanisms on Accounting Conservatism", **Procedia–Social and Behavioral Sciences**, 164: 501-507.
- Zhang J, (2008), "The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers", **Journal of Accounting and Economics**, 45(1): 27–54.
- Zhou G, (2012), "Accounting conservatism: Effect of contract incompleteness, moral hazard and board gender diversity", **Doctoral thesis-School of Accounting and Finance**, The Hong Kong Polytechnic University- Hong Kong: 1-158.